

التغيرات الاجتماعية وانعكاساتها على أشكال الأسرة

(دراسة ميدانية على عينة من الأسر بمدينة رفح)

إعداد

د/ مياده أحمد مصلح صالح زعرب

حاصلة على دكتوراه قسم علم الاجتماع / جامعة حلوان

شعبة الدراسات النفسية والاجتماعية

إصدار أكتوبر لسنة ٢٠٢١ م

المقدمة

لقد اهتمت الديانات السماوية بالأسرة وسنت لها تشريعات تكفل تماسكها ، وتعينها على الصمود في مواجهة عواصف الحياة وأعاصيرها ، وذلك لأنها تؤسس للبنية الأولى التي تقوم عليها عمارة المجتمع البشري كله ، ودرك تمام الإدراك أن أى خلل في تلك البنية يعني إنهيار تلك العمارة وتداعيها .

ولا عجب عندما يركز علماء الإجتماع وفلاسفته على حياة تلك البنية ، والتوفر على دراستها بمزيد من الأبحاث والدراسات الكاشفة والمعمقة ، تلافياً لأى تغيير يطرأ على هذه البنية لظرف أو حدث ما .

وشهدت مدينة رفح مجموعة من التغيرات البنائية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها من التغيرات ، التي كان لها الأثر على نمط الأسرة وبنائها ووظائفها ، يضاف إلى ذلك العوامل الخارجية المتمثلة في الانفتاح على العالم والتأثر بنماذجه التنظيمية والتنموية والقيمية ، وما تحمله من أفكار وأساليب تنظيم الحياة والقيم الثقافية الجديدة ، كل هذه المؤشرات أدت إلى تسلیط الضوء على الأسرة ، لأنها الممثل الوحيد للتغيرات التي تحدث في المجتمع ، ومعرفة أهم التغيرات في بنية الأسرة والتي تساعده في إيضاح التغيير في الأدوار والمكانتات داخل الأسرة في حد ذاتها .

ومدينة رفح لها خصوصيتها نتيجة للأحداث التي مرت بها ، فقد وضعت منذ أوائل القرن العشرين تحت ظروف وتجارب لم يشهدها مجتمع محيط بها إدت إلى تغييرها وهذا التغيير أصابها بالضرر وأنعكس على بناء الأسرة الفلسطينية ووظائفها وإنعكاسات هذه الأنماط .

وأفرزت تلك التغيرات أنماط متباينة من الوعي الاجتماعي التي عاشتها ، ولا تزال تعيشها خلال القرون الخمسة الأخيرة تفوق نظيرتها الخمسة السابق عليها ، وتلون المحتل في رسالة إضطهاد على الأصعدة السياسية الاقتصادية والثقافية – أفرز أنماط محدثة في الأسرة هذه الأنماط أنبئت مجموعة من الإدراكات والمعارف هذه المدركات دفعت فئات عديدة إلى الهجرة القسرية فراراً من لظى المحتل الغاصب تلك الهجرة الاضطرارية جعلت

النسق القيمي والسلوكي والمعرفة عرضه للإقتلاع أحياناً والتشتت أحياناً أخرى كما أنها أُسست لدى فئة إنتهازية النفع نحو المالح الذاتية وتجاهل مصلحة الوطن وتاريخه ، ليس هذا فحسب بل الإنغماس في الولاء للخارج والإبطاح التام لإرضاؤه لقاء حفنه من عرض ذاتي .

أولاً : الإطار النظري للبحث

(١) موضوع البحث وإشكالياته

إن محاولة التغلغل في تحليل التغير الأسري في مدينة رفح ما زالت في مهدها وما ظهر عن تلك المحاولة ما هو إلا فروض ونظريات مختلفة وقد تكون متباعدة وأحياناً لا تكون صادقة إمبريقياً لسبب رئيسي وهو صعوبة تحليل التغير الأسري .

إن قضية إنعكاس التغير على الأسرة الفلسطينية في مدينة رفح لا تزال تعانى من عدم وصولها لمصطلحات محددة وواضحة ومرتبطة بالواقع الحقيقى للمجتمع ولا يزال المجتمع بحاجة إلى مفاهيم محددة ودقيقة لوصف تلك الظاهرة بعينها أو لبنيتها لذاتها .

ولقد طغى التحليل الغربى ذو الطابع النرجسى على الدراسات العربية إلى حد كبير ، فجاءت مفاهيمها ومعطياتها ومؤشراتها مفارقة للواقع الحقيقى ، لأنها تجاهلت الخصوصية التاريخية الفارقة والمميزة للمجتمع الغربى .

فلابد أن تخضع النظرية للواقع وليس العكس ، بمعنى أن النظرية يجب أن تكون قابلة للتعديل والتحوير ، أو حتى الصياغة الجديدة دون أي محاولة لإخضاع الواقع لمقتضيات النظرية (١).

(١) أحمد زايد واعتماد علام ، التغير الاجتماعي ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص ٢٤١ -

. ٢٤٢

إذا فالدراسة بهذا المعنى سوف تثير عدد من القضايا وخاصة أنها تعنى بمجتمع يمتلك خصوصية متفردة من حيث التاريخ والواقع .

ونظرياً تسعى هذه الدراسة إلى تقليل الندرة في الدراسات السسيولوجية لآليات التغير البائي للأسرة في مدينة رفح وعلاج الهنات التي أستدركت على الدراسات التي عنيت بشؤون المجتمع هذه الهنات مردها بعد تلك الدراسات عن النظرة السسيولوجية مما جعلها تقع في كثير من الإشكاليات .

أما تطبيقياً فتسعى إلى الإستفادة منها في برامج التخطيط والتنمية في المجتمع وأن توجه عمليات التنمية والتغيير بالدولة .

إن هذا البحث يحاول الإجابة إلى أي مدى ظلت الأسرة في ضوء التغيرات البنائية التي تمر بها مدينة رفح تؤدي أدوارها الوظيفية ؟

ولإجابة هذا التساؤل اتخذ البحث عدة محاور مختلفة ، منها ما هو نظري ومنها ما هو تطبيقي .

وتحاول الإجابة أيضاً عن هذه التساؤلات الفرعية وهي :

- ما الرواسب الثقافية والسياسية المنعكسة على الأسرة والتي خلفتها كارثة الاحتلال ؟

- ما القيم التي تغيرت في الأسرة وتلك التي ظلت على حالها (سائده) ؟

- ما مدى وعي الأسرة بطبيعة التغيرات الاجتماعية وتأثير هذا الوعي على دور الأسرة ؟

- ماهى الأشكال التي اتخذتها الأسرة للتكيف اللازم مع المجتمع المحلى والخارجي ؟

إن هذه المحاور تنتقل من الخاص إلى العام من الفرد إلى المجتمع ، ومن الداخل إلى الخارج ، وأيضا من التراث إلى المعاصرة ، ويمكن التأكيد على عدم الإنفصال الموضوعي والمنهجي لهذه المحاور بل وبأى تقسيمها بعرض التحليل السسيولوجي .

- ثانياً : مفاهيم البحث

إن إيضاح المفاهيم الأساسية وتحديد دلالتها مدرجه لفهم الجيد واستيعاب الحقائق والمؤشرات، وصولا لنتائج منطقية لتلك المفاهيم تقييد إلى حد كبير في توضيح التغير البنائي للأسرة بشكل عام ومن ثم الأسرة الفلسطينية بشكل خاص.

- الاسرة (المفهوم والدلالات) :

اهتدت البشرية منذ فجر تاريخها إلى أن لبنة تكوينها الأولى هي الأسرة، وعلى أساس تلك اللبنة تقوم المجتمعات البشرية، وتستقر لبني حضارتها، وهذا يشير بأن صعود الحضارات البشرية ولمعان نجمها إنما هو آية على تماسك الأسرة ومكانة نظامها، ويشير أيضاً بأن انحدار الحضارات واضمحلالها إنما هو علامة واضحة على انهيار الأسرة وتداعي نظامها وفككه.

وفي هذا قال علماء الاجتماع والأنثربولوجيا وخبراء الأسرة : إن الأسرة هي اللبنة الأولى التي يتكون منها المجتمع، بمعنى أن خصائص المجتمع الإنساني وظروفه تتحدد من خلال الشكل الذي تكون عليه الأسرة، وقد يكون العكس صحيح، أي أن خصائص المجتمع والعوامل المتداخلة مؤثرة على الأسرة، أي بمعنى آخر أن العلاقة بين المجتمع والأسرة علاقة جدلية يؤثر كل في الآخر^(١).

(١) علياء شكري، الإتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ١٠ - ١٥.

إذا دققنا النظر في تأثير المجتمع على الأسرة، لوجدنا هذا التأثير ينفذ من خلال التنظيم الاجتماعي للزواج والقيود والمحرمات التي تفرضها على العلاقة الزوجية، وتنظيم النسل، وتنظيم الملكية، والمهنية، والمقارنة، والهيبة، والوصاية، وتنظم الإعالة، وتوزيع السلطة داخل الأسرة وخارجها، وتقسيم العمل والنشاط الاقتصادي بين الرجل والمرأة، وحقوق وواجبات الوالدين، وغيرها من الأقارب، وحقوق وواجبات الأطفال قبل والديهم وقبل الأقارب.

فمن يدقق في هذا الكلام يجد أنه يقود إلى القول بأن هناك فترة زمنية كانت قد سبقت الحياة الاجتماعية عاش الفرد خلالها حالة من العزلة، والحياة الفردية، ثم بعد ذلك جاءت مرحلة الحياة الاجتماعية التي تعد تالية في الترتيب الزمني للحياة الفردية، وهذا الأمر مما لا نعتقد به ولا نقره بحال ونستدل على عدمه، بما ورد في الكتب السماوية جميعاً.

بناءً عليه تكون الأصلة على الأرض للأسرة لا للفرد، ولذلك لا يصح القول، بأن الأسرة هي أقى ممؤسسة اجتماعية للتربية عرفها الإنسان، إنما الصحيح هو أن الحياة الاجتماعية هي الحياة الأصلية على الأرض والأسرة هي المؤسسة التربوية الأصلية التي عرفها الإنسان.

فلقد عرف المجتمع البشري نظام الأسرة منذ بداياته الأولى منذ عهد آدم أبو البشر عليه الصلاة والسلام، الذي خاطبه ربه سبحانه وتعالى أكثر من مرة في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمَ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ {سورة البقرة : الآية ٣٥} بل إن هذا الخطاب الأسري كان مع خلق آدم مما يشعر أن نظام الأسرة والمجتمع نظام فطري، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نُفُسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ {سورة النساء : الآية ١}.

وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقْتُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيُسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ { سورة الأعراف : الآية ١٨٩ }، وهذه الآيات وغيرها تفيد أن الإنسان اجتماعى بطبيعة، ولذلك لم يتركه الله عز وجل وحيداً، بل جعل له من جنسه من يسكن إليه ويجتمع معه.

إذا فلقد أسرة فى تاريخ البشرية هي أسرة أبينا آدم عليه السلام، الذى عمر طويلاً، ومات بعد أن رأى من نسله أربعين ألف نسمة - كما يذكر أهل التاريخ - وهذا يعني أن آدم عليه السلام ترك مجتمعاً كاملاً، رسخ فيه نظام الأسرة، وفضائل العمران والاجتماع، ووصى لابنه شيث، فورث عن أبيه النبوة والفضل، وكان من نسلهما إدريس النبي الذى عاش من عمره ثلاثة سنين مع آدم عليهما السلام حتى لحق آدم برمه، فتوارث الأنبياء علم أبيهم ومنهجه فى هذا المجتمع الإنساني الذى تركه. ثم كان نوح بعد ذلك واستمرت معه مسيرة الأسرة، وقصة أسرته عليه السلام معروفة منثورة قد ذكرها القرآن الكريم فى أكثر من موضع، وذكرتها كتب التاريخ، وكان الطوفان، وكانت من بعده الشعوب والقبائل، وانتشر الخلق فى أنحاء الدنيا يتوارثون نظام الأسرة جيلاً بعد جيل، وإن اختلفت أشكال أسرهم وطرق اجتماعها، لكنها بقيت أسرًا مبنية على ذكر وأنثى - رجل وامرأة - يتزاوجان وتكون لهما ذرية.

١- مفهوم الأسرة:

تعددت التعريفات التى نثرها الباحثون، والكتاب، والمنظمات المعنية بأمور المجتمع العالمى - كمنظمة حقوق الإنسان - للأسرة، إلا أن تلك التعريفات كانت قد اختلفت فيما بينها، تبعاً لاختلاف المتبنيات التى يتبنّاها أولئك المعنيون بتعريف الأسرة، وكذلك تبعاً للغرض الذى وضع من أجله التعريف. ثمة اتفاق على أن الأسرة تعد من أهم الوحدات الاجتماعية الاقتصادية، فهى تتكون من الزوج والزوجة والأبناء، وهذه الوحدة مبنية على الزواج، وما يصاحبه من إجراءات رسمية وقانونية وشعائرية،

ويعيش أفرادها تحت سقف واحد، ويتفاصلون معًا وفقًا لأدوار اجتماعية تحقق المسئولية، مع قيام الأبوين بالالتزامات الاقتصادية نحو الأسرة، وتعمل على استمرارية المجتمع وتطوره، لذلك نالت مزيدًا من الاهتمام من قبل العلماء والباحثين بعامة علماء الاجتماع بشكل خاص^(١).

ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها التغيرات الواضحة في بنائها ووظيفتها في المجتمعات الحديثة^(٢)، إلى جانب أن الأسرة لا تعيش في معزل عن المجتمع فهي تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، وتؤثر في آليات التغيير البنائي وفي البناء الاجتماعي والثقافة كله أيضًا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تنقل عن طريقها قيم وعادات وتقاليд المجتمع التي توجه سلوك الأفراد نحو الاتجاه المرغوب فيه^(٣)، الإطار الذي يحدد تصرفات الأفراد ويشكل حياتهم ويبث فيهم الوعي بالتراث القومي والحضاري فهي مصدر العادات والتقاليد والعرف والقواعد السلوكية والأداب العامة^(٤).

وبالرغم من هذا الاهتمام إلا أن مصطلح الأسرة قد تعرض شأنه شأن العديد من مفاهيم العلوم الإنسانية إلى العديد من الاختلافات وفقًا للمستوى المحدد لها أو مجمل الوظائف التي يجب القيام بها، فيذهب البعض إلى إطلاق لفظ أسرة على كل وحدة اجتماعية مكونة من شخصين أو مجموعة من الأصدقاء يعيشون عيشة منزلية

(١) أحمد زايد وآخرون ، الأسرة والطفولة، دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية، ط١، الإسكندرية، ١٩٩٧م، ص ٥ .

(٢) فادية عمر الجولاني، دراسات حول الأسرة العربية، تحليل اجتماعى لبناء الأسرة وتغير اتجاهات الأجيال، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٥م ، ص ١١-١٥ .

(3) David,T. , Ellwood, The Changing Structure of American, Famililes: the Bigger Family Planning Issue, Journal of the American Planning Association , Vol . ,59, I ssue 1, 1993 , pp. 3-8 .

(٤) مصطفى الخشاب، دراسات فى علم الاجتماع العائلى، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٤٥ .

واحدة، وقد يكون هؤلاء الأفراد متفقين أو مختلفين من حيث النوع، وهذا التعريف يمثل الاتجاه الوظيفي الأمريكي، الذي يدرج ضمن تعريفاته الإحصائية للأسرة الوحدات الاجتماعية التي تقتصر على النساء فقط أو الرجال فقط سواء كانت توجد بينهم روابط قرابة أم لا، يعيشون معيشة منزلية واقتصادية واحدة^(١).

فلقد عُرف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الأسرة في البند السادس عشر منه بأنها:

«الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة»^(٢)، وهذا التعريف جامع غير مانع، فهو لم يحدد على وجه الدقة طبيعة هذه الوحدة التي يحق لها التمتع بحماية المجتمع والدولة، فهناك الكثير من الوحدات الاجتماعية التي ينطبق عليها هذا التعريف كبعض التجمعات والمنظمات. فضلاً عن إهماله الأركان الأساسية التي تتكون منها الأسرة وكيفية نشوئها.

وبالنظر إلى التعريفات التي قدمها العلماء نجد أن أوجبن ونيمكوف Ogburn.W and Nimkoff تتكون من زوج وزوجة مع أطفال أو بدونهم أو من رجل وامرأة على انفراد مع ضرورة وجود أطفال وترتبط هؤلاء علاقات قوية متماسكة تعتمد على أواصر الدم والمصاهرة والتبني والمصير المشترك»^(٣) أما عند ماكيرف MacIver فهي "وحدة بنائية تتكون من رجل وامرأة تربطهما علاقات زوجية متماسكة مع الأطفال والأقارب، ويكون وجودها قائماً على الدافع الغريزية والمصالح المتبادلة والشعور المشترك الذي يتاسب مع أفرادها ومنتسباتها"^(٤)، وكذلك هي عند بل وفيجل Bell and Vegel "وحدة بنائية

(1) Brigitte Berger and Peter. L . , The War over the Family:Capturing the Middle Ground , London , Hutchinson, 1983, pp. 50-65.

(2) Bell. NW. and Vogel EF. Eds. , Amodern Introduction to the Family , Revised, NewYork , Free Press , 1968 , P.61.

(3) Ogburn, W and Nimkoff M.A. , Hand Book of Sociology , NewYork , 1958 , P 488.

(4) MacIver. R. , and Pagec , " Society " , London , 1962 , P. 238.

تتألف من رجل وامرأة يرتبطان بطريقة منظمة اجتماعياً مع أطفالهما ارتباطاً بيولوجيًّا أو بالبني^(١)، وأيضاً يعرف ميردوك الأسرة "بأنها جماعة اجتماعية تميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي ووظيفة تكافلية، وتوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع، وت تكون الأسرة على الأقل من ذكر بالغ وأنثى بالغة و طفل سواء كان من نسلها أم عن طريق التبني"^(٢).

يتضح مما سبق أن هناك قواسم مشتركة تتلخص في الزواج والأبوة والإقامة المشتركة واحتمال وجود أقارب للزوج أو الزوجة أو كليهما، وهذه التعريفات لا تختلف كثيراً عن تعريف الأسرة العربية، إلا فيما يتعلق بالأبوة القائمة على التبني، إذ يرفض الإسلام التبني ولكنه لا يمنع إمكانية رعاية الأسرة للآخرين، ومنهم جزءاً من أملاك الأسرة ولكن دون نسب، أما الأسرة الغربية فتعتبر الفرد المتبني له نفس حقوق الآخرين في الأسرة^(٣). ومن خلال قراءة التعريفات العربية التي طرحت حول الأسرة نجد أنها ركزت على شكلين

أساسيين، أولهما يتعلق بالأسرة البدوية أو الريفية، وثانيهما يشير إلى ما يعرف بالأسرة الحضرية.

- التغير البنائي للأسرة :

(1) Bell. NW., and Vogel EF. Eds, Ibid , P1 .

(٢) عاطف وصفى، الأنתרופولوجيا الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧ ، ص ٨٣ .

(٣) بثينة قنديل، "الأسرة والطفل" ، مؤتمر الأسرة ، وزارة الشؤون الاجتماعية، القاهرة، ١٩٧٤ ، ص ٢٢-١٩ .

- مفهوم التغير البنائي للأسرة :

حدوث تغيرات في العلاقات التنظيمية القائمة بين أفراد الأسرة، مما يؤثر على التغير البنائي للأسرة وينعكس ذلك على حدوث تغيرات على المجتمع، وهو يعتبر أحد النتائج المهمة للتغير في المجتمع، ويترتب على هذه التغيرات تغيرات مصاحبة تتمثل في الأسس التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية، ويعبر عن الحياة بكل مافيها والتغير في الأسرة من مراحل التغير الأولى ويكون فيها أوضح ونتائجها أوسع، وتزداد عوامله كلما زادت عمليات التغير البنائي للأسرة.

كما تهدف إلى تكوين الشخصية الاجتماعية، وأن أساليب التغير البنائي تختلف من مجتمع لآخر، وأن هذه الأساليب تحددها الثقافة السائدة، وأن الأسرة هي المجال الأساسي لتكوين هذه الشخصية ونموها، وأن عملية التغير البنائي التي تحدث مبكراً داخل الأسرة وخارجها ماهي إلا اندماج مع قيم البناء الذي يعيش فيه. ويرى زيدان عبد الباقي^(١) أن مفهوم آليات التغير البنائي للأسرة " يقوم على مجموعة من الركائز هي:

الركيزة الأولى للبناء العضوي للأسرة:

وهي أحد الركائز التي يقوم عليها التغير البنائي للأسرة، وهذا البناء العضوي يتتألف من صلات الدم، والتي تحدد علاقات وواجبات، والالتزامات متبادلة بين أفراد الأسرة ببعضهم، وأن صلات الدم هي التربية على العلاقات العضوية التي يطلق عليها اصطلاح القرابة، ومن هنا فإن الأسرة جماعة أولية من الأفراد تعتمد على صلات الدم.

(١) زيدان عبد الباقي، الأسرة والطفولة، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٨٠ م، ص ٤٠، ٤٣، ٧٣، ٧٤.

الركيزة الثانية الزوج والزوجة:

يستند التغير البنائي للأسرة على طرفين أساسيين هما الزوج والزوجة، وهناك الزواج الأحادي الذي يقوم على زوجة واحدة لزوج واحد، وهو النظام المفضل في جميع الأديان، وإن كان الدين الإسلامي يمنع الزواج بأكثر من أربعة.

الركيزة الثالثة السلطة من الأبوين:

يشتمل التغير البنائي للأسرة على شكل السلطة الأبوية، وقد تكون سلطة أممية أو سلطة مشتركة أو ديموقراطية.

ولقد أكدت مختلف الدراسات الاجتماعية أن بنية الأسرة تتشكل حسب الظروف الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية للمجتمع، فالأسرة الممتدة توجد في المجتمعات الزراعية وغيرها من المجتمعات التي تعتمد على إشراك كل أفراد العائلة في القيام بأعباء الإنتاج المادي مع بعضهم البعض، أما الأسرة النووية فهي أساساً سمة من سمات المجتمعات الصناعية، حيث يستقل الأفراد اقتصادياً عن أسرهم، و لهم دخل خاص بهم، مما يدفعهم إلى تكوين أسر خاصة بهم بعد الزواج.

يرى رادكليف براون أن كلمة "بناء" تشير بالضرورة إلى وجود نوع من التنسيق أو الترتيب بين "الأجزاء" التي تدخل في تكوين "الكل" الذي نسميه "بناء" وبمقتضى هذا الفهم تكون "الوحدات" الجزئية الداخلة في تكوين "التغير البنائي" هي "الأشخاص" أي أعضاء المجتمع الذي يحتل كل منهم مركزاً معيناً، ويؤدي دوراً محدداً في الحياة الاجتماعية، وهذه نقطة جوهيرية في نظرية رادكليف براون، لأن الإنسان كفرد لا يعتبر جزءاً مكوناً في البناء، فالمهم هنا هو أعضاء المجتمع من حيث هم "أشخاص"، وليس من حيث هم أفراد، والنفرة بين الفرد والشخص تفرقة هامة في هذا الصدد، فنحن يمكننا أن ننظر إلى كل من يعيش في أي مجتمع من ناحيتين من حيث هو فرد ومن حيث هو شخص، فهو كفرد عبارة عن كائن عضوي بيولوجي، أي مجموعة عائلة من الجزيئات التي تضم في بناء مركب تجري في داخله مادام حياً،

ومن هنا كان الإنسان كفرد أما الإنسان كشخص فهو مجموعة من العلاقات الاجتماعية.

وسواء أكان التغير البنائي للأسرة يتتألف من وحدات هي الأشخاص، والجماعات التي تتتألف بدورها من أشخاص فشيء مهم هو دراسة العلاقات والروابط الاجتماعية المتبادلة بين هؤلاء الأشخاص أو الجماعات،^(١) والعائلة نتاج لهم على النحو الآتي:

- العائلة العربية التقليدية:

اشتهرت الأسرة العربية بأن شكلها الرئيسي هو العائلة الممتدة، والواقع أن هذا الشكل هو الشكل الرئيسي لها فرضته الظروف الأيكولوجية، والأيديولوجية، والاقتصادية، وكذا الأمنية.

وهناك شبه إجماع بين علماء الاجتماع في الوطن العربي على أن الأسرة العربية التقليدية تتصف بست صفات رئيسية، وفي مجموعها تعطي الصورة التقليدية لتلك الأسرة وشخصيتها، تميزها عن نظائرها في العالم^(٢).

وهذه الصفات الست هي:

الثانية: أبوية السلطة.

الأولى : الأسرة الممتدة.

الرابعة: أبوية الإقامة.

الثالثة : أبوية الانساب.

الخامسة: تزعز نحو تفضيل الزواج من الأقارب. السادسة: تسمح بتعدد الزوجات.

(١) زاد كليف براون، البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، ترجمة أحمد أبو زيد، الجزء الأول ط ٨ الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية ص ١٥ - ١٦.

(٢) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ م ، ص ٨٩.

وبقى هذا النوع من الأسرة الواسعة التقليدية في الأقطار العربية بمستويات ودرجات متفاوتة، وبقيت محافظة على سماتها القديمة، أو إنها تغيرت بحسب ضعيفه أصابت الشكل، ولكنها لم تصل إلى جوهرها وأعماقها. ونظام الأسر الممتدة يميل إلى أن يكون هناك تنظيم اجتماعي صلب، ترسم فيه الحقوق والواجبات المشتركة والمترادلة بدقة شديدة، وفيه يوضع الرجال فوق منزلة النساء، والبالغون فوق منزلة الأطفال.

وتكون العائلة الممتدة من ثلاثة أجيال، أي زوج وزوجة أو أكثر مع أبناءهم المتزوجين وزوجاتهم وأطفالهم، وأبناءهم غير المتزوجين، وبنائهم غير المتزوجات، وربما عدد من الأقارب (مثل أخ الأب، أو اخت الأخت غير المتزوجة، أو أحد أقاربه) وسميت عائلة ممتدة لامتداد خط الأب أو الأم، وفي العائلة العربية يكون الامتداد في خط الأب (الذكور فقط). ويكون الولاء دائمًا داخل الأسرة الممتدة تجاه مصلحة العائلة الممتدة ككل، ويرى "حليم برکات" أن العائلة الممتدة وحدة إنتاجية اقتصادية اجتماعية أساسية^(١). ونمط الأسرة الممتدة ينتشر في الشرق الأوسط بصورة ملحوظة، ولكن يتباين من منطقة لأخرى، فهو في مناطق الهلل الخصيب أكثر وضوحاً منه في وادي النيل.

- العلاقات الأسرية وملامح تغيرها:

لاشك أن لهذا المؤشر أثر كبير في تعين طبيعة التغيرات التي طرأت على بناء الأسرة، وذلك لأن الروابط بين الأجيال المتعاقبة، تتعرض للتغير مما يؤثر على مدى الالتزامات المترادلة فيما بينهم، واستمرار الامتداد الأسري أو القرابي، فإن انساق العلاقات البنائية الداخلية بين أعضاء الجيل الواحد أدى بين الآباء والأمهات أو بين الأخوة تأثير أيضاً بالتغير طبقاً لما يحدث في نمط السلطة السائدة، ويحدث هذا

(١) المرجع السابق ، ص ٨٩.

التأثير نتيجة للتغيرات التي تطرأ على مكونات البناء الاجتماعي، مثل التحضر والتكنولوجيا والتبابن في الوضع أو الحراك المهني واشغال المرأة^(١).

فالتغير البناءى قد أدى إلى تعديل في أدوار الزوجين ومكانتهما، كما أخذت الأسرة تتنقل من الأسرة الممتدة إلى نسق الأسرة النووية. وعن مدى حدود التغيرات التي طرأت على البناء الأسرى نتيجة لضعف الروابط بين الآباء والأبناء وعدم رغبة الأبناء في الإقامة مع آبائهم^(٢)، وتتسم العلاقات الاجتماعية التقليدية بالعلاقات الشخصية، فنجد أن علاقة القريى تفرض التزاور مع الجيران وتقدم المساعدات لهم وتلقي المساعدات منهم، فضلاً عن اختلاف طابع العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، حيث كان الخلاف الأسرى يجسم بأساليب تختلف إلى حد كبير عن الأساليب الحديثة التي يلجأ إليها الزوجان لحل الخلافات فيما بينهما، ومن ثم تناول العلاقات الاجتماعية المتغيرة من بعدين أساسيين هما: طبيعة العلاقات داخل الأسرة، والآخرى طبيعة العلاقات خارجها.

- التغير الاجتماعي:

- مفهوم التغير الاجتماعي:

إن التغير الاجتماعي هو التغير الذي يطرأ على البناء الاجتماعي، سواء في الوظائف أو القيم أو الأدوار التي تؤديها أجزاءه الأساسية، أو ما يعرف بالأنساق الاجتماعية. وقد يأخذ هذا التغير أحد مسارين، فإما أن يتوجه إلى الأمام أو يتوجه نحو الخلف، بمعنى آخر قد يكون التغيير إيجابياً أو سلبياً، ومن ثم فهناك اتجاه محدد للتغيير الاجتماعي، المهم أن عملية التغيير للبناء الاجتماعي من حالة إلى حالة أخرى جديدة أيًّا كان نوع الحالة الجديدة أو محمل تأثيرها على الفئات الاجتماعية التي

(١) فادية عمر الجولاني، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤-٦٦.

(2) Ibrahim Ata Wade, The West Bank Palestinian- Family, London, KPT, 1986, p.p. 7-13.

تفاعل داخل هذا البناء، فيشير التغير الاجتماعي إلى العملية التي يتم عن طريقها وجود تغيرات جوهرية وواضحة في البناء الاجتماعي سواء في أشكال التفاعلات الاجتماعية والإنسانية بوجه عام، أو في العلاقات القائمة والمتواصلة بين الأفراد في المجتمع، أو في أنماط العمليات الاجتماعية التي تتعايشها الفئات مع بعضها ببعضها (١)، ولكن السؤال الذي يجب طرحه هنا يرتبط بملامح التغير الاجتماعي وعوامله، وهو ما هي الملامح والمظاهر التي توضح لنا حدوث عملية التغير الاجتماعي ويمكن الاستدلال عليها من خلال الملاحظة؟.

للإجابة على هذا التساؤل يمكن القول، ان القراءة المتعمقة لتراث علم الاجتماع تؤكد أن علمائه ومنظريه يرون أن التغير الاجتماعي بمنزلة ظرف عادي يمر به المجتمع، ولكنه يتسم ببعض الخصائص أبرزها:

- إن التغير بوصفه عملية اجتماعية وإطاراً سسيولوجياً يشمل كل المجتمعات الإنسانية، سواء كانت تقليدية أو معاصرة، غربية كانت أو شرقية، متقدمة أو متخلفة، المهم أنه عملية تصيب المجتمعات كافة.

- إن التغير ليس بمعزل عن الزمان والمكان^(٢)، فالتاريخ بشقيه السياسي والاجتماعي متواصل، ولا يمكن الوقف على فواصل حادة وقاطعة لفترة زمنية عن أخرى، فعندما ينتقل المجتمع من حالة لأخرى، فإن الحالة الجديدة لا تكون خالصة تماماً مما هو قديم، ولكنها تتعايش إلى زمن معين، قد يكون طويلاً أو قصيراً، في ازدواجية بين الجديد والقديم، خاصة أن التغير الاجتماعي عملية نسبية في الأساس، وجماعية في المحتوى وفردية في استيعاب ما هو محدث^(٣).

(١) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ص ٤١٤-٤١٥.

(2) Pitrim, A. Sorokin: Society, Culture and Personality, New York, Haper, 1947, P. 14.

(3) Parsons. T., Essays in Sociological Theory, Pure and Applied, Glencoe, III, the free Press, 1949, PP. 1 – 63.

- إن التغير يمكن أن يحدث في أى وقت من الأوقات، فهو لا يرتبط بزمن معين، ولكنه يرتبط ببعض المقومات المجتمعية التي تحدث في أى وقت، إلا أن التغير رغم ذلك - يمكن التنبؤ به من خلال التعمق والتراكم الحاصل في دراسات علم الاجتماع، أهمية الدراسات المستقبلية. ولما كان علم الاجتماع يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية بهدف الكشف عن القوانين التي تحكمها، فإنه يهدف من تلك القوانين إلى التنبؤ بما ستكون عليه ظاهرة ما.
- ومن ثم فالمتخصص في علم الاجتماع لديه القدرة على التنبؤ بالتغييرات الاجتماعية من خلال آليات بحثية منها الملاحظة، الدراسة الميدانية، القوانين التي تضبط هذا العلم والأطر النظرية.
- كلما ازدادت درجة تقدم المجتمع وتعقيده زادت سرعة هذه التغيرات، جزئياً وكلياً، فالمجتمعات الأوروبية على سبيل المثال تتعايش مع أشكال ودرجات من التغير النسقي والبنياني تختلف في درجة سرعتها عن المجتمع الأمريكي، وبناء عليه يمكن تصور الهوة التي تفصل بين درجات وملامح وأنماط التغير - بمظاهره المادية والمعنوية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأقل تطوراً، أو ما يعرف بالدول المتقدمة.
- إن عملية التغير هي عملية تراكمية، فمن خلال استعراض المراحل التاريخية التي مرت بها المجتمعات البشرية - وما تزال - تؤكد أن كل تغير يصيب المجتمع بأجمعه أو ببعض فئاته تسبقه تغيرات وتلحقه أخرى، ومن خلال بعد الزمني يمكن رصد كمية التغيرات التي عاشها مجتمع ما أو بعض فئاته أيضاً.
- إن التغير نسي في مظاهره وأثاره الاجتماعية، بمعنى أن أى تغيرات مجتمعية تأتى في صالح بعض الفئات الاجتماعية ضد صالح فئات أخرى، ويتوقف ذلك على نوع التغير من ناحية والموقع الاجتماعي الذي تشغله هذه الفئة، أو تلك من ناحية أخرى، والموضع الذي تنظر من خلاله الجماعات إلى مجل التغيرات أثناء عملية

البحث عن أنماط استيعاب هذه التغيرات وبلورة التكيف معها^(*)، أيضاً يمكن القول: إن التغير في بداياته لا يلحق بالبناء الاجتماعي كلياً، ولكنه يكون عادة ذا مدخل سياسى أو اقتصادى أو أمنى، ثم ما يليث أن ينتقل إلى البناء كله، ومن المعروف أن تحديد هذه المداخل وترتيب أولوياتها هي النقطة الخلافية في الاتجاهات التقسيرة للتغير في علم الاجتماع، وسوف نتعرض لرؤى العلماء فيما بعد.

- إن مفهوم التغير يشير إلى تولد أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي وأيضاً على النظم والعادات وأدوات المجتمع ومؤسساته وأجهزته، ويمكن التحكم فيه من خلال رسم بعض الاستراتيجيات وأحياناً التشريعات المقنة، إلا أن هذه الاستراتيجيات لابد وأن تتوافق مع الواقع، لأنها هو المصدر الأساسي للأفكار اللازمة لمواجهة تغير معين والتكيف معه، وأيضاً يكون الواقع نفسه وتعديلاته هو الهدف الأساسي للأفكار، فإنه لم يقبل أية نتائج أو بالأدق الآمال التي ينبغي الوصول إليها. أما بالنسبة للتشريعات المقنة فإننا نقصد بها التعبير عن روح المجتمع بتكويناته وشرائطه المتداخلة مراعية صالحية الغاث الممثلة لذلك المجتمع وطرحه الانفعالية الناجمة عن فعل ظرف معين، أي أنها تكون معبرة عن الإدراك والوجدان والسلوك في وقت واحد.
- إن التغير يحدث على المستوى الكمي كما يحدث على المستوى الكيفي، ففي أحيان كثيرة تكون التغيرات في حجم السكان، متوسط دخل الفرد، معدلات الجريمة والانحراف، وما شابه ذلك، ولكن هذه التغيرات تحمل في ثناياها جوانب كيفية ترتكز في الأسباب التي أدت لوجود الوضعية الكمية الجديدة، فالزيادة السكانية على سبيل المثال هي وليدة ظروف كيفية مثل عدد حالات الزواج التي تمت في المجتمع، ومجموعة الرواسب الثقافية والاجتماعية، والاقتصادية أحياناً، والمرتبطة بالزواج

(*) يعد ولبرت من أبرز الذين أشاروا إلى أن دراسة هذه المكونات من حيث الارتباط والتفاعل القائم بينها يتتيح درجة من التبيؤ بمسار التغير الاجتماعي ومعدلاته على المدى القصير.

بوصفه ظاهرة اجتماعية، علاوة على ارتباطها بالوعي الصحي، وأثره في زيادة متوسط عمر الفرد وانخفاض نسبة الوفيات خاصة لدى فئة صغار السن وغير ذلك الكثير، وموجز القول أن أي تغير كمى يحتوى على أسباب كيفية ولكن العكس فى وجود التغير الكيفى حيث لا يرتبط فى كل الحالات بما هو كمى بقدر ارتباطه بتغيرات ثقافية أو سياسية.

- من خلال قراءة التراث النظري للفكر السسيولوجي فإنه ليس من الصعوبة الكشف عن اختلاف التعريفات المرتبطة بالتغير الاجتماعي، ومرد هذه الاختلافات العديدة تباعين الرؤى الأيديولوجية، أو بالأحرى الزوايا التي ينظر إليها أو منها هذا الباحث أو ذاك لعملية التغيير ذاتها، فثم منظوران :

- المنظور الأول:

يقصر التغيير على التغيرات التي تشهدها العلاقات القائمة بين الأفراد، وبين الجماعات، وبين المجتمع بفائه ومجتمعات أخرى، آخرون يرون التغيير على أنه تغير بنائي يحدث في حجم المجتمع أو بناء القوة ومعاييرها أو النظم الاجتماعية، ومن هؤلاء موريس جنزيج في كتابه المعنون "عوامل التغيير الاجتماعي".

- أما المنظور الثاني:

فيتمثله ولبرت مور وغيره حيث يرى أن التغيير هو مجموعة التعديلات التي تحدث في المعانى والقيم والدلائل الاجتماعية للمفاهيم التي تنتشر في المجتمع كله أو بين بعض الجماعات الفرعية في مجتمع معين، ولم يقتصر اختلاف الرؤى على تحديد التغيير فحسب، بل شمل تحديد العوامل المسببة له والمظاهر المشابكة معه.

- أخيراً يمكن القول: إن مفهوم التغيير الاجتماعي قد اختلف في خضم التناقضات النظرية بمفاهيم أخرى مشابهة له في اللفظ، ولكنها مختلفة عنه من حيث المعنى، ولقد كان علماء القرن التاسع عشر يخلطون بين مفهوم التغيير، وكل من مفهوم

التقدم والنمو والتطور، ولكن مع نشر كتاب ويليام أوجبن عام ١٩٢٢ عن الهوة الثقافية والفرق القائمة بين ما هو مادى وما هو معنوى بدأ علم الاجتماع المعاصر التمييز بين هذه المصطلحات الأربع (التغير / التقدم / النمو / التطور) بهدف الإشارة إلى مصدر التباين التاريخي بين المجتمعات الإنسانية. لقد أوضح أوجبن العوامل المختلفة التي تحدث التغير الاجتماعي، وإن كان تركيزه قد جاء في الأساس على توضيح ما يعرف بالخلف الثقافي^(١).

- العوامل الطبيعية (أو المادية):

وتعد ذات دور هام في إحداث التغير الاجتماعي إلا أن هذه العوامل بمفرداتها لا تشكل الأهمية التي يجب وضعها في الاعتبار عند تحديد أنماط التغير الاجتماعي وعوامله. والدليل على ذلك أن هناك مجتمعات تفتقد إلى مثل هذه العوامل، ولكنها استطاعت أن توجه التغير الاجتماعي في صالحها، بل على حساب مجتمعات أخرى، ومن ثم فإنها استطاعت أن تؤكد أن العوامل المادية وحدها لا تكفي لإحداث تغييرات اجتماعية في صالح الإنسان.

١ - العوامل الثقافية:

وهي ذات أهمية في إحداث نقلة نوعية في نمط الحياة وأسلوب المعيشة في المجتمعات البشرية، فالابتكارات، والاختراعات، والاكتشافات مجالات ثلاثة للعوامل الثقافية، والتي تشكل محاور التغير الاجتماعي واتجاهه، وتتجدر الإشارة إلى أن العوامل الثقافية تختلف من بيئه طبيعية لأخرى. فعلى سبيل المثال - كما يشير (رالف لينتون) أنه لو ولد اينشتاين في مجتمع بدائي أو قبيلة بدائية غير قادرة على العد أكثر من ثلاثة، فإن استخدامه وتطبيقه للرياضيات يقف على

(١) نيكولا تماشيف ، نظرية علم الاجتماع - طبيعتها وتطورها-، ترجمة محمود عودة وآخرين، الطبعة الثامنة ،دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣ م ، ص ص ٣٠٧-٣٠٥ .

أقصى تقدير عند مستوى النظام العشري المبني على أصابع اليد والقدم، ولذلك فالاختراعات تحدث بأشكال تقريبية.

إن التفاعل بين العوامل الطبيعية (المادية)، والعوامل الثقافية (الفكرية) هو تفاعل جدلی، ذو تأثير وتأثير، فلا العوامل الطبيعية وحدها كافية لإحداث تغيرات اجتماعية، ولا العوامل الثقافية وحدها تشكل محور التغيرات الاجتماعية، فالتفاعل الجدلی أمر حتمي، إلا وأن وزن كل منها في كل حالة من حالات التغير الاجتماعي مسألة تحتاج إلى عزل تلك المجالات الواقعية بعضها عن بعض، بمعنى أنه في حالة معينة نجد أن وزن العوامل الموضوعية هو الحاسم في تشكيل عوامل التغير الاجتماعي، بينما في حالة أخرى يزداد وزن العوامل الثقافية المؤثرة في عملية التغير الاجتماعي، لذا فإن دراسة عوامل التغير الاجتماعي لا تتم في إطار عام، وإنما تؤخذ كل حالة بمفردها على حدة، هذا على مستوى البحث، أما على مستوى الواقع فهناك عوامل شديدة التداخل. ويعتمد التغير الاجتماعي ودرجته وعوامله على طبيعة التطور ودرجته في المجتمعات البشرية، فكلما كان المجتمع متطرفاً ازدادت فرص التغير الاجتماعي فيه، وهناك عوائق تحول دون إحداث تغيرات اجتماعية ملحوظة منها:

- عدم تقبل التغيير أو الرغبة في المحافظة على الثقافة التقليدية ورموزها المتأصلة في ثقافة بعض الشعوب (حرريم ذبح البقر عند طائفه الهندوس).
- العزلة الاجتماعية سواء أكانت لأسباب وعوامل جغرافية، أو لأسباب اجتماعية وغيرها (الاستعمار مثلاً وفرض العزلة على بعض الشعوب أو الطوائف).
- ركود حركة التجديد والابتكار مرد العوامل المادية أو الاجتماعية أو الثقافية.
- عدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان، مما يؤدي إلى هجرة العقول أو البحث عن مجتمعات أخرى أمّا واستقراراً.

- عدم التجانس السكاني، وحدوث الصراعات والانقسامات بين الطوائف المختلفة في المجتمع الواحد.

ـ التغيرات الاجتماعية وأثرها على أشكال الأسرة

التغيرات الاجتماعية منذ عام ١٩٦٧ حتى ٢٠٠٥ :

كان لاحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧م، وما تلا ذلك من سياسات وممارسات إسرائيلية، تأثيراً كبيراً على المجتمع الفلسطيني، فقد حاولت إسرائيل منذ اليوم الأول السيطرة سياسياً وقانونياً على الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت استراتيجيةيتها الأساسية في تنفيذ خططها، هي جعل الأرض الفلسطينية تعتمد اعتماداً كلياً على اقتصادها، وقد توصلت إلى ذلك بعده طرق منها:

- مصادرة الأراضي.

- تحطيم الصناعات المحلية.

- ضرب المنتجات الزراعية الفلسطينية.

- فتح باب العمل في إسرائيل أمام الفلسطينيين.

وهذه الترتيبات حطمت القاعدة الاقتصادية الفلسطينية، وتغير هذه القاعدة أدى إلى تغيير كل شئون الحياة، فأصبح الأب يغيب كثيراً عن منزله، بسبب العمل في إسرائيل، مما انعكس على دور الأم في المجتمع، فتحملت كثيراً من الأعمال والواجبات التي كان يقوم بها الزوج (من حيث الضبط الاجتماعي، التنشئة، المتابعة، الشراء، البيع)، وفيما يلى عرض موجز لأهم تلك التغيرات:

ـ التغيرات الديموغرافية:

إن استقرار معظم اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أدى إلى احتلال التوزيع الجغرافي للسكان في هذه المناطق، ولهذا أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة

من أكثر المناطق كثافة بالسكان في الشرق الأوسط، إذ بلغت كثافة السكان في عام ١٩٦٧م نحو ١٠٤٨.٥ نسمة/كم٢، نظراً لظروف الحرب، وارتفعت إلى ١٢٥٩.٨ نسمة/كم٢ عام ١٩٨٠م، وزيادة كثافة السكان ضئيلة، نتيجة لهجرة آلاف من المواطنين من ١٩٦٧م إلى ١٩٨٠م إلى منطقة الخليج العربي، بحثاً عن فرص العمل والأجور المرتفعة، وفازت الكثافة السكانية عام ١٩٩٧م إلى ٤٧٢٢.٣ نسمة/كم٢، ثم عام ٢٠٠٧م، ووصلت إلى حوالي ٦٢٧٢.٧ نسمة/كم٢، وبالنظرة إلى قطاع غزة بوصفه إقليماً منفصلاً، يلاحظ أنه من أكثر مناطق العالم من حيث الكثافة السكانية، فوصلت هذه الكثافة في عام ١٩٨٠م إلى ١٢٠٩.٦ نسمة/كم٢، ثم ارتفعت عام ١٩٩٧م إلى ٢٧٨٧.٧ نسمة/كم٢، ثم وصلت إلى ٣٣٨٧.٤ نسمة/كم٢ عام ٢٠٠٢م، وإلى ٣٨٨٠.٨ نسمة/كم٢ عام ٢٠٠٧م، والسبب في ارتفاع الكثافة السكانية في قطاع غزة هو صغر مساحته، بالإضافة إلى أعداد اللاجئين في عام ١٩٤٨م الذين استقروا في القطاع ، فضلاً عن ارتفاع معدلات المواليد مقارنة بالمناطق المجاورة.

جدول(٢) الكثافة السكانية في الضفة الغربية، وقطاع غزة من ١٩٦٧ - ٢٠٠٧ م

السنوات		المجموع		الصنفة الفرعية		الصنفة والقطاع	
السنوات	النسمات	النسمات	النسمات	النسمات	النسمات	النسمات	النسمات
٢٠٠٧	٣٨٨٨٠٨	٦١٦٤	٣٨٧٧٢٧	٧	٣٨٧٧٢٦	٥	٣٨٧٧٢٦
٢٠٠٦	٣٢٤٠٥	٣٢٥٥٩	٣٢٤٠٥	٣٢٤٠٤	٣٢٤٠٤	٣٢٤٠٤	٣٢٤٠٤
٢٠٠٥	٣٢٣٩	٣٢٣٦٤	٣٢٣٦٤	٣٢٣٦٣	٣٢٣٦٣	٣٢٣٦٣	٣٢٣٦٣
٢٠٠٤	٣٢٣٣٩	٣٢٣٦٤	٣٢٣٦٤	٣٢٣٦٣	٣٢٣٦٣	٣٢٣٦٣	٣٢٣٦٣
٢٠٠٣	٣٢٣٣٢	٣٢٣٦٧	٣٢٣٦٧	٣٢٣٦٦	٣٢٣٦٦	٣٢٣٦٦	٣٢٣٦٦
٢٠٠٢	٣٢١٨	٣٢١٧	٣٢١٧	٣٢١٦	٣٢١٦	٣٢١٦	٣٢١٦
٢٠٠١	٣٢٠٢٤	٣٢٠٢٥	٣٢٠٢٥	٣٢٠٢٤	٣٢٠٢٤	٣٢٠٢٤	٣٢٠٢٤
٢٠٠٠	٣١٩٧	٣١٩٨	٣١٩٨	٣١٩٧	٣١٩٧	٣١٩٧	٣١٩٧
١٩٩٧	١٨٢٢٠	١٨٢٢٠	١٨٢٢٠	١٨٢٢٠	١٨٢٢٠	١٨٢٢٠	١٨٢٢٠
١٩٨٢	١٣٠٤	١٣٠٤	١٣٠٤	١٣٠٣	١٣٠٣	١٣٠٣	١٣٠٣
١٩٧٧	١٥٠١	١٥٠١	١٥٠١	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠
١٩٦٧	٢٨٩٦٧	٢٨٩٦٧	٢٨٩٦٧	٢٨٩٦٦	٢٨٩٦٦	٢٨٩٦٦	٢٨٩٦٦
١٩٥٥	٣٦٥	٥٦٥٥	٥٦٥٥	٥٦٥٥	٥٦٥٥	٥٦٥٥	٥٦٥٥

١. تيسير عبد الحافظ ، الأوضاع الديموغرافية للفلسطينيين (١٩٢٢-١٩٧٢) ، في الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها ، معهد البحث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ م.
 ٢. المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية الفلسطينية ، دمشق ، السنوات من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٢ م.
 ٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٧ م ، ٢٠٠٧ م ، فلسطين في أرقام ، رام الله فلسطين ، ١٩٩٨ م ، ٢٠٠٨ م ، والكتافة من حساب الباحثة.

ويتضح بالجدول (٢) تميز منطقة الضفة الغربية عن قطاع غزة، باتساعها الجغرافي (٥٦٥٥ كيلو مترمربع في مقابل ٣٦٥ كيلو مترمربع في غزة)، وبالتنوع الهائل في طبغرافيتها، وهذا مظهران يسمحان للضفة الغربية بتشكيل اجتماعي أكثر توازناً ولκثافة سكانية أدنى.

جدول (٣) أعداد السكان بالألف نسمة ومعدل النمو السكاني في المجتمع الفلسطيني (عرب ١٩٤٨، والضفة الغربية، وقطاع غزة) في الفترة من ١٩٥٠ إلى ٢٠٠٧ م

السنوات	عرب ٤٨	معدل النمو السكاني %	معدل النمو السكاني %	عدد سكان قطاع غزة	معدل النمو السكاني %	عدد سكان الضفة الغربية	معدل النمو السكاني %	جملة المجتمع الفلسطيني	معدل النمو السكاني %
١٩٥٠	١٦٧.١	-	-	٢٨٨٠.١	-	٤٠٠	-	٨٥٥.٢	-
١٩٥١	١٨٠.١	٠.٧	٠.٧	٣٧٠.٢	٦.٤	٨٠٥.٥	٠.٧	١٣٥٥.٨	٢.٣
١٩٥٢	٣٢٤.١	٩.٨	٩.٨	٣٨٩.٧	٣.٤-	٦٥٨.٨	٩.٨	١٣٧٢.٦	٠.٩
١٩٥٣	٣٨٨.٨	٣.٦	٣.٦	٣٨٣.٥	١.٤	٧٠٧.٨	٣.٦	١٤٨٠.١	٠.٣-
١٩٥٤	٥١٤.٢	٣.٥	٣.٥	٤٤١.٩	١.٨	٨١٨.٣	٣.٥	١٧٧٤.٤	١.٨
١٩٥٥	٥٥١	٣.٥	٣.٥	٤٧٦.٣	١.٨	٨٤٨.٧	٣.٥	١٨٧٦	٣.٧
١٩٥٦	٦٥٣.٦	٣.٣	٣.٣	٥٦٣.٨	٣	٩٨٤.٩	٣.٣	٢٢٠٢.٣	٣.٤
١٩٥٧	٧٧١.٢	٣.٣	٣.٣	٧٤٧.٢	٥.١	١٢٧٤.٢	٣.٣	٢٧٨٩.٦	٥.٦
١٩٥٨	٨٨٥.٦	٢.٨	٢.٨	٩٥٥.٥	٧.٢	١٨٢٢.٥	٢.٨	٣٦٦٣.٦	٤.٩
١٩٥٩	٩١٠.٥	٢.٦	٢.٦	١٢٣٦.٤	٢.٩	٢١٠٢.٦	٢.٦	٤٣٤٩.٥	٥.٢
٢٠٠٧	١١٤٦	٢.٥	٢.٥	١٤١٦.٥	٢.٣	٢٣٥٥.٩	٢.٥	٤٩١٨.٤	٢.٧

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على:

- ١- نيسير عبد الحافظ ، مرجع سبق ذكره ، ٢٩٤.
- ٢- أحمد سعيد دحلان ، وأحمد السيد الزاملي ، الأوضاع الديموغرافية للدولة الفلسطينية ، في الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها ، معهد البحث والدراسات العربية ، القاهرة ، ٢٩٩١ م ، ٢٩٤.

-٣- المكتب المركزي للإحصاء ،المجموعة الإحصائية الفلسطينية ، دمشق ، من ١٩٨٠ م ١٩٩٢ .

-٤- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٧ م ، ٢٠٠٢ م ، كتاب فلسطين في أرقام ، رام الله فلسطين ، ١٩٩٧-٢٠٠٢ م ص ١-١٢ .

الممارسات الإسرائيلية في أثناء الاحتلال:

- تقليل سيطرة الفلسطينيين على الموارد الطبيعية.
- عرقلة النشاط الاقتصادي من خلال سن قوانين عسكرية، والتي من شأنها تحريم إنشاء أي مؤسسة اقتصادية، إلى جانب فرض ضرائب عالية.
- السيطرة على التجارة الخارجية، من خلال فرض قيود على دخول البضائع الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية.
- تدهور الاقتصاد الفلسطيني لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي.
- تخريب البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، وإهمال المرافق والخدمات العامة، (التعليم، والصحة، والأشغال، والطرق)، وتتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من المستوطنات التي أقامتها إسرائيل تنتشر حالياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تؤثر بشكل سلبي على توزيع السكان، ونموهم في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث يزيد عدد المستوطنات في قطاع غزة والضفة الغربية على مئتي مستعمرة، أنشئت من سنة ١٩٦٧ م، ويقطنها حوالي ٣٠٠ ألف مستوطن.

التغيرات الاقتصادية:

إن الاقتلاع والتشريد والاحتلال العسكري والاستيطان، ومصادرة الأراضي وحجب الحق في تقرير المصير، سلب الشعب الفلسطيني عنوة من حقوقه وأمكاناته في التنمية والتطور الديمقراطي والثقافي، إلى جانب تهميش الاقتصاد الفلسطيني وتحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مخزن للأيدي العاملة الرخيصة تورد إلى سوق العمل الإسرائيلي، وتتفق هذا مع إجراءات أخرى، منها فرض نظام ضرائب لا ينسجم مع مستويات الدخل الفلسطيني، وفرض استقطاعات من أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل وحرمانهم من حقوق واستحقاقات أساسية.

جدول(٤) التوزيع النسبى للعاملين (١٠ سنوات فأكثر) فى الانشطة الاقتصادية المختلفة بقطاع غزة والضفة الغربية خلال ١٩٩٧، ١٩٨٠، ٢٠٠٧ م

النشاط	٢٠٠٧	١٩٩٧	١٩٨٠
الزراعة والصيد والحرجية وصيد الأسماك	١٥.٦	١٠.٣	٢٦.٣
الصناعة التحويلية والتعدين والمحاجر	١٢.٥	١٦.٦	١٦.٩
البناء والتشييد	١١.٠	٢٧.٧	٢٢.٦
التجارة والمطاعم والفنادق	١٩.٥	١٦.٤	١٢.٦
النقل والتخزين والموصلات	٥.٦	٥.٣	٤.٥
الخدمات العامة	٣٥.٨	٢٣.٢	١٣.٣
غير مبين	..٠	..٥	٣.٨
المجموع	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠

المصدر:

١. المكتب المركزي للإحصاء ،المجموعة الإحصائية الفلسطينية ، دمشق ، بيانات عام ١٩٨٠.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ، الأراضي الفلسطينية ، رام الله فلسطين ، ١٩٩٧ م ، ص ٣١٦ .٢٠٠٧ م

بلغ عدد العاملين كما هو بجدول (٤) في الضفة والقطاع نحو ٥٥٧٤٥٩ نسمة عام ١٩٩٧ م، ويعمل أكثر من ربع السكان (١٠ سنوات فأكثر) في قطاع البناء والتشييد (٦٢٧.٧٪)، بينما كانت الزراعة والصيد والحرجية وصيد الأسماك تحتل هذه المرتبة عام ١٩٨٠ وبنسبة ٦٢٦.٣٪، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات العامة بنسبة ١٤.٨٪ من جملة السكان (١٥ سنة فأكثر)، ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع الصناعة التحويلية والتعدين والمحاجر بنسبة ١٦.٦٪ من جملة السكان (١٥ سنة فأكثر)، تغير الحال عام ٢٠٠٧ م، وأصبح قطاع الخدمات العامة يشغل المرتبة الأولى بنسبة ٣٥٪، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع العاملين بالتجارة والمطاعم والفنادق بنسبة ١٩.٥٪، أي أكثر من ٥٠٪ من السكان، وهذا يعني أن إسرائيل كانت معنية بشكل كبير على تركيز العمالة بهذه الانشطة، لأنهم لا يحتاجون إلى مهارات فنية مدربة كما هو الحال في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذه الاعتبارات انعكست على الاقتصاد الفلسطيني بالسلب والتبعية والتوجيه المقصود، لذلك كان

الاقتصاد الفلسطيني يتأثر بالأحداث المحيطة به بشكل دوري، ويعد ذلك جلياً بانعكاسات حرب الخليج الثانية، التي تركت آثاراً مباشرة وغير مباشرة على مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد تراجع دخل نسبة غير قليلة من الأسر بشكل ملموس لعدة أسباب منها:

- انخفاض كبير في تحويلات العاملين في دول الخليج إلى ذويهم وهجرة أعداد كبيرة منهم إلى القطاع والضفة وأماكن أخرى.
- استخدام إسرائيل إجراءات نحو اتجاه العمل فيها تحت الذرائع الأمنية، وذلك بفرض قيود على حركة السكان الفلسطينيين ومنعهم من الانتقال بحرية.
- تراجع تحويلات منظمة التحرير إلى أراضي الداخل على أثر توقف الدعم المالي من دول الخليج كرد فعل على موقف المنظمة من حرب الخليج.

جدول (٥) نسب مصدر دخل الأسرة الفلسطينية خلال عامي ١٩٩٧م و ٢٠٠٧م

السنة	مصدر دخل الأسرة	
	%٢٠٠٧	%١٩٩٧
مشاريع الأسرة	٢٤.٨	٢٥.٩
أجور ورواتب	٥٤.٨	٣٦.١
تحويلات خارجية	٢٠.٤	٣٨
الاجمالي	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ، الأراضي الفلسطينية ، رام الله فلسطين ، ١٩٩٧م ، ٢٠٠٧م ، ص ٣٢٢ .

يتضح من الجدول السابق ان أكثر من ثلث الأسر الفلسطينية كانت تعتمد على دخلها من الأجور والمرتبات في عام ١٩٩٧م، ازدادت هذه النسبة إلى أكثر من نصف السكان عام ٢٠٠٧م، والنصف الآخر من السكان توزع على مشاريع الأسر بنسبة (٤٢.٨%) والتحويلات الخارجية بنسبة (٢٠.٤%)، ويرجع اعتماد الأسر بنسبة كبيرة على الأجور والرواتب خلال العشر سنوات من ١٩٩٧-٢٠٠٧م، حتى تؤمن مصدر دخل ثابت، ومن ثم يمكن الاعتماد عليه في ظل تدهور الوضع السياسي والاقتصادي في فلسطين، وهذه الأسباب قادت إلى ارتفاع البطالة، وانخفاض أجور العمل، وتدنى مستوى المعيشة، واستمرت في السوء مع استمرارية الانتفاضة الشعبية، والتي بدأت عام ١٩٨٧م، رغم توفر الأشكال المتطرفة من التكافل الاجتماعي.

بعد اتفاق أوسلو تأثر الاقتصاد الفلسطيني، فظهرت عوامل جديدة أثرت بالسلب على الواقع الاقتصادي الفلسطيني، منها سياسة الإغلاق التي اعتمدتها إسرائيل بعد اتفاق أوسلو، ورسختها بعد قيام السلطة الفلسطينية كأدلة ضغط سياسي، كما استمرت سيطرة إسرائيل الأمنية على أجزاء واسعة من الضفة الغربية (منطقة ب، ومنطقة ج)، وفق اتفاق أوسلو الثاني، وسيطرتها على المعابر ومعظم الموارد الطبيعية، وعلى شبكة واسعة من الطرق الدائرية. واستمرت في توسيع المستوطنات وبقاء الفصل بين الضفة الغربية وغزة، وهذا الوضع يزيد من التباينات بين المناطق الفلسطينية، ويضع عراقباً كبيراً أمام اندماجها الاقتصادي والاجتماعي.

ويصعب على المتخصص للأوضاع التي نشأت بعد اتفاق أوسلو، تجاهل التراجع الذي طرأ على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في الضفة والقطاع، فقد انخفض الناتج القومي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد في كليهما، إذ تراجع حسب أرقام التقرير الاقتصادي الفلسطيني لعام ١٩٩٦م عن الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٩٣م، بنحو ٢٣%， وتراجع نصيب الفرد المحلي الإجمالي بنحو

٨% للفترة ذاتها، وقدر متوسط نصيب الفرد في الصفة والقطاع من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٦م، بنحو \$١٣٦٤ في الشهر، أي ما يعادل ٩% من متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام، كما اتسعت دائرة الفقر في السنوات التي تلت اتفاق أوسلو، خلال الفترة الممتدة من أيلول ١٩٩٥ وأيلول ١٩٩٦م بلغت نسبة الذين لا يتجاوز أجرهم الشهري ألف شيكل أكثر من ثلث مجموع العاملين، وهي معدلات دخل تضع أصحاب هذا الدخل في دائرة الفقر أو المعرضة له، ويمكن إجمال سمات أداء الاقتصاد الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو على النحو الآتي:

- عدم وجود مؤسسات قادرة على أخذ المبادرة في المجالات الاقتصادية فالمؤسسات التي كانت موجودة ضعيفة وعاجزة تقريباً.

- عدم وجود كوادر فنية متخصصة.

- إن المعونات الدولية وضعت للاتفاق على مشاريع التنمية وإعادة الإعمار، ولم يرصد أي اعتماد من أجل المصروفات الجارية للحكومة.

- عدم وجود مرجعية واحدة، لعدم وجود رؤية واحدة للتنمية، فالصلاحيات غير محددة، وغير معروفة، وهي تتقاطع وتتضارب أحياناً مع صلاحيات مختلف الوزارات.

- الاتجاه نحو إنشاء مؤسسات احتكارية، دون أن يكون لأى مؤسسة أخرى حق المنافسة.

- الاتجاه نحو تضييق الجهاز البيروقراطي.

ومع انطلاقه انتفاضة الأقصى تدهور الوضع الاقتصادي الفلسطيني، فبلغت نسبة البطالة أكثر من ٥٦%， وتدهور مستوى الدخل القومي والدخل الفردي، وللحديث عن انعكاس التغيرات الاقتصادية على الأسرة لابد من التذكير بأن النمط

السائد للأسرة الفلسطينية قبل عام ١٩٤٨ هو الأسرة التقليدية الممتدة، فالعائلة الفلسطينية التقليدية تشكل وحدة إنتاجية اقتصادية اجتماعية أساسية تفرض على أعضائها التعاون معاً، والاعتماد على بعضهم في جميع المجالات، كل حسب قدراته وعمره وجنسه، من أجل تأمين معيشتها وتحسين أوضاعها ومكانتها في المجتمع، وتتلخص هذه الأسس الاقتصادية في أن الأب يمتلك كل شيء، وبإمكان الفرد أن يعتمد دائمًا على أسرته، مهما كانت الظروف، فالأسرة تسد مختلف الحاجات المادية والنفسية والترفيهية^(١).

فمن المعروف أن الحياة الاقتصادية كانت قبل النكبة تعتمد على الزراعة إلى حد كبير، لأن النمط الريفي هو الذي ترتكز عليه الحياة الاجتماعية، فسكان القرى يعتمدون على ممتلكاتهم من الأراضي الزراعية، وكان الاكتفاء الذاتي من وسائل الحياة الاجتماعية والاقتصادية، نتيجة مباشرة لوجود العائلة بوصفها وحدة اجتماعية اقتصادية، ولقد كان لهذا الاكتفاء الذاتي دوره في وحدة العائلة ومؤكداً للحياة الاجتماعية التي تقوم عليها، وكان لهجرة الفلسطينيين بعيداً عن أرضهم الأثر في تغيير النمط الاقتصادي في القرية^(٢)، وهذا ناتج بالتأكيد للهجرة عن الأرض، والهجرة المكثفة لرأس المال الفلسطيني إلى دول الشتات، وانتقال وهجرة الطبقة المتعلمة (المتوسطة) إلى الدول العربية، وخصوصاً الأردن ودول الخليج، وهذه الظروف الاقتصادية كانت سبباً في تشرذم الأسرة الفلسطينية، ومن ثم فإنها لا تملك إلا الانتظار والأمل للعودة إلى التوحد والتماسك من جديد، فالأمل هو الباعث الوحيد لتماسكها واستمراريتها.

(١) أمانى عزت طولان، القرية بين التقليدية والحداثة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٥، ص ١٠-١٥.

(٢) روز ماري، الفلاحون الفلسطينيون، من الاقلاع إلى الثورة، ترجمة خالد عايد، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٢-٣٤.

- التغيرات السياسية:

إن دراسة التغيرات السياسية لمجتمع ما تتطلب دراسة البيئة السياسية، فهي المرأة التي مر بها المجتمع، هذه البيئة تتغير بتغير الأحداث التي يمر بها المجتمع، أى أنها متغيرة وغير ثابتة، فالمجتمع الفلسطيني واجه مثل غيره من الدول العربية مجموعة من الأحداث والتغيرات، ولكن نظراً لخصوصية الظروف الفلسطينية حيث نفذ المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، وأقيم وطن لليهود وتطورت القضية الفلسطينية من شكل استعماري إلى شكل احتلال مكرس.

وفي الواقع أن الفترة التي كانت سابقة لعام ١٩٤٨ لم يكن هناك تنظيم سياسي بمفهومه التنظيمي، ولكن كان هناك شخصيات تقود العمل الفلسطيني ضد الاحتلال وضد التواجد اليهودي على أرض فلسطين^(١)، ففي عام ١٩٣١ تشكلت لجنة تنفيذية، من بعض الأعضاء المقيمين في القدس، وكان هدفها عقد مؤتمر عربي أو إعداد مؤتمرات في المدن الفلسطينية لهذه الغاية، وكان موسى الحسيني ينتخب بالإجماع رئيساً لهذه اللجان حتى توفي عام ١٩٣٤م^(٢).

وظهرت الخلافات داخل الحركة الوطنية بعد ذلك بين أنصار الحاج أمين الحسيني والمعارضة بقيادة عائلة النشاشيبي مما أثر سلباً على التحركات السياسية الفلسطينية، وبدلأ من العمل ضد المخططات الصهيونية، اتجهت إلى المناكفات السياسية فيما بينها كما بدأت تظهر الأحزاب السياسية، والتي كانت في معظمها أحزاب عائلية، مثل الحزب العربي الفلسطيني بزعامة جمال الحسيني وحزب الدفاع الوطني بقيادة راغب النشاشيبي، وحزب الإصلاح العربي الذي ترأسه د.حسين

(١) على محافظة، الفكر السياسي الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨، الموسوعة الفلسطينية، مج ٣، ط ١، بيروت، ١٩٩٠ ، ص ص ٤٣ : ٤٩

(٢) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٩٠ ، ص ص ٩٠-٩٢.

الخالدى، وحزب الكتلة الوطنية بقيادة المحامى عبداللطيف صلاح، وكانت هذه الأحزاب تلتقي فى معظمها فى مقاومة هجرة اليهود إلى فلسطين، ولكنها تختلف فى كيفية التحرك ضد بريطانيا، لأن بعضها كان يرفض معارضته السياسة البريطانية، والبعض الآخر يضع بريطانيا على نفس المستوى من العداوة مع الصهيونية، كما أن الخلافات الشخصية والعائلية بين زعماء الأحزاب أخذت الجهد الكبير من عملها^(١).

ويلاحظ هنا أن التنظيم السياسى لم يكن منظماً، ولم يحقق المرجو منه بسب عوامل داخلية وخارجية، ومن العوامل الداخلية: الخلافات والنزاعات التى عصفت بالمجتمع الفلسطينى من جراء الاحتكاكات بين العائلات البرجوازية والأحزاب السياسية، وتشتت جهود القيادات الوطنية فى حل الخلافات فيما بينها، بدلاً من النضال الجماعى ضد المخططات الصهيونية البريطانية، الأمر الذى أدى إلى خيبة أمل الفئات الشعبية الفلسطينية فى قيادتها التقليدية، أما العوامل الخارجية فقد كانت ممثلة فى محاربة حكومة الانتداب، وعدم وجود أى شكل من أشكال التنظيم السياسى الفلسطينى، من خلال ملاحقة العناصر الوطنية واعتقالها أو إعدامها، وهذا أدى إلى نفى بعض القيادات خارج فلسطين، فى الوقت الذى كان فيه الشعب الفلسطينى فى أمس الحاجة إلى وجود قياداته الوطنية بين صفوفه.

ولكن فى المرحلة الثانية حتى عام ١٩٣٩م عندما تشكلت اللجنة العربية العليا والتى تشكلت فيها القيادة الفلسطينية من زعماء الأحزاب السياسية الرئيسية، وحصلت على التأييد资料， وهى التى قادت الإضراب والثورة الكبرى فى عام ١٩٣٦م، مما دفع بسلطات الانتداب إلى حلها واعتقال أعضائها ونفى البعض الآخر، مما أدى إلى ضعفها وتوقفها عن العمل، عند دخول العالم فى الحرب العالمية الثانية^(٢).

(1) Walid Khalid, All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948.D.C. Institute for Palestinian Studies, Washington, 1992, p.p 61 – 321.

(2) رياض الأسطل، تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، ط١، ١٩٩٨، ص ٢٤ .

وفي الواقع تشتت الجهود ولكن لوحظ أنه لأول مرة في بداية الأربعينات بدأت تظهر حركات على أساس أيديولوجي وعقائدي، وذلك تعبيرًا عن خيبة أمل الفئات الشعبية الفلسطينية من القيادة التقليدية، فظهرت مجموعة القسام السرية، والتي مارست الكفاح المسلح ضد قوات الانتداب البريطاني والتنظيمات الصهيونية، وعصبة التحرر الوطني بقيادة رضوان الحلو، وهي الفرع الفلسطيني للحزب الشيوعي وكتلة القوميين العرب، خلال حرب ١٩٤٨م وما بعدها لم يكن هناك جسم سياسي ينظم الصفوف سوى سرايا الجهاد بقيادة "عبد القادر الحسيني"^(١)، وبقي الرهان الفلسطيني في الخمسينيات والجزء الأكبر من الستينيات رهاناً قومياً.

- تعرض النظام السياسي الفلسطيني منذ ولادة حركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة للتغيرات جذرية، فمنذ الستينيات دخلت تغيرات مهمة على هذا النظام، وارتبطت هذه التغيرات بأحداث كانت منظمة التحرير أحد أطرافها^(٢)، بعد حرب ١٩٦٧م، واحتلال باقي الأرض الفلسطينية، واكتشاف عدم فاعلية منظمة التحرير، هذه الظروف وخاصة بعد خيبة أمل الفلسطينيين في الدول العربية المحاربة لإسرائيل وضياع باقي الأرض الفلسطينية والتوجه لخيار العمل الدائري والذي تغير بدوره إلى حركة مقاومة وقدرة تعبوية عالية وخاصة بعد معركة الكرامة يوم ٢١ مارس ١٩٦٨م^(٣)، أتاح التأييد الشعبي في العالم العربي بشكل عام، ودول الطوق بشكل خاص، وانخراط فصائل منظمة التحرير، في عملية تبعية سياسية وتنظيمية وعسكرية واسعة داخل التجمعات الفلسطينية في دول الطوق العربي وتحديداً في المناطق المحتلة والأردن وسوريا ولبنان، رافعة شعار الكفاح المسلح ضد إسرائيل باعتباره طريق التحرير، كما مكنت

(١) نسيير جبار، دراسات في تاريخ فلسطين، مؤسسة البيلادر، القدس، ط٢، ١٩٩٦، ص ٤٢-٤٤.

(٢) حسن بن طلال وأخرون، الفلسطينيون من الاقتحام إلى المقاومة، كتاب العربي، ١٩٨٨،

ص ٤٠-٤٢.

(٣) جميل هلال النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، رام الله، ١٩٩٨، ص ٤٤-٥٢.

هذه الظروف حركة المقاومة من إعادة تشكيل منظمة التحرير، تحت شعار تحرير فلسطين، كائنة بين مختلف القوى السياسية المسلحة (بما فيها قوى متثلث الطرق، تنظيمياً وسياسياً لأنظمة عربية) بتوجهاتها الفكرية والأيديولوجية المتعددة وتمثلها لقوى اجتماعية شعبية، واختلفت عن التشكيلة السائدة للمنظمة التي سيطر عليها رموز العائلات التقليدية والشراائح الاجتماعية المعاونة لأنظمة العربية التي تقيم على أرضها.

ومن هنا شكلت المخيمات التي ولدتها هزيمة ١٩٤٨م قاعدة رئيسية لعملية التنظيم والتبعية لفصائل المقاومة الرئيسية، وباتت الفصائل الفلسطينية ممثلة في منظمة التحرير التي احتلت حركة (فتح)موقع القيادة فيها منذ البداية، كما جرى تعديل ميثاقها ليتماشى مع وطن جديد، ولكن الحقل السياسي الجديد بقي مشدوداً بعد أن فشلت المقاومة الفلسطينية في تأمين خير مجاور لها ويشكل قاعدتها الارتكازية ، حيث انتقلت لاحقاً إلى لبنان ، كما بقي مشدوداً بشروط استمرار الاحتلال الاستيطاني للأرض المحتلة، أي أن الحقل السياسي الفلسطيني بقي مشدوداً إلى مهماته التحريرية من جانب، ومحكوماً إلى حد بعيد من قبل الحكومات العربية والدولية .

ولم تنجح محاولات منظمة التحرير، رغم كل الانتقاضة من مقايضة وجودها في لبنان وإقامة دولتها على الأقليم الخاص بعد أن أخرجت من لبنان على أثر غزوه وحصار بيروت عام ١٩٨٢م، ففي دراسة جميل هلال يرى أن التنظيمات والأحزاب السياسية الفاعلة في الضفة والقطاع لا تظهر لغالبية الجمهور في هذه المناطق كتنظيمات ذات هوية طبقية واضحة وتبين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٤٨م، وخضعت المنطقتين لتأثيرات سياسية متباعدة، وأنظمة قانونية متمايزه.

لم تسطع السلطة المركزية دمج المنطقتين، وهذا العزل أوجد نوعاً من الإزدواجية الإدارية، إضافة إلى تعزيز التباين في الأوضاع الاقتصادية، وأسهمت لدرجة ما في

الاتجاه نفسه والتأخير الحاصل في توحيد القوانين على الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، بل وكذلك في التوجهات إزاء القضايا الاجتماعية والسياسية، شير استطلاعات الرأي إلى احتلال القضايا المعيشية مركز الصدارة (تدنى مستويات المعيشة ، الغلاء ، سياسة الإغلاق الإسرائيلي) وكذلك القضايا ذات البعد السياسي، والسبب يعود جزئياً إلى التوتر الناتج عن ضعف الأوضاع المعيشية التي تزامت في التعقيد بعد إعلان المبادئ عام ١٩٩٣م، وبالإضافة إلى القلق المتواصل حول المصير الوطني، وتعثر المفاوضات السياسية مع إسرائيل واستمرارها في الاستيطان .

- تدنى الثقة في مؤسسات المجتمع السياسي (التنفيذية - التشريعية - القضائية)، وتزامد هذا التدنى مع ارتفاع المستوى التعليمي للأفراد .

- تراجع قاعدة الحركات الاجتماعية (النقابات أو المنظمات الأهلية أو شبه الحكومية).

- وتسمى هذه المرحلة بمرحلة ما بعد حرب لبنان، أو حرب الخليج أو مرحلة الانفراقة، ولكن مرحلة الانفراقة، هي مرحلة اتسمت بالأحداث المتغيرة بعد حرب لبنان.

- ولكن من الأهمية أن نستوعب أن القضية الفلسطينية انتقلت إلى مرحلة جديدة ذات طبيعة أخرى بعد حرب الخليج، فقد كانت أزمة الخليج مسرحاً لتفاعل وتشابك قوى دولية، باتساع وكثافة قلما نشهد مثيلاً لها في الأزمات والحروب الإقليمية، فهي حرب إقليمية بتدخل أجنبى من حيث الشكل، ولكنها كانت عالمية من حيث الجوهر.

- لقد حققت الانفراقة الفلسطينية إنجازات ملموسة على مستوى التعاطف العالمي، ولكنها كانت عاجزة عن تحويله إلى تضامن.

- كان من المفترض أن يتم استثمار الانفراقة عربياً، ولم يتم ذلك إلا لتقوية موافق منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية.

ثانياً: الإطار المنهجي للبحث

٤ - منهج البحث

تتعدد الإجراءات المنهجية وتتنوع في العلوم الإنسانية بشكل عام، وفي علم الاجتماع بشكل خاص، وتعتبر الإجراءات المنهجية من الخطوات الأساسية في البحث الاجتماعي، والتي تسهم بشكل أساسي وفعال في توجيه الباحثة نحو تحقيق أهدافها، بل يكون لها الأثر الواضح وال مباشر في نتائج الدراسة الميدانية وتكاملها، وبناء على ذلك قامت الباحثة بتبني أفكار منهجية ذات طبيعة مفتوحة ومتنوعة، قادرة على توجيهها ومساعدتها في إتمام الدراسة وتحقيق أهدافها، كما اعتمدت على طرق وأدوات بحث متعددة – منها الكمية والكيفية في جميع البيانات وتحليل المادة العلمية، والتي جمعت من الميدان – تتبعاً لطبيعة القضايا المطروحة على بساط البحث.

وهذا الإطار يختلف من دراسة لأخرى، وفقاً لاختلاف الأهداف التي تسعى كل منها إلى تحقيقها، وتتبع الباحثة عدداً من الخطوات الملائمة التي تحقق لها غايتها العلمية، وتتعدد الإجراءات المنهجية، والتي اتبعت في هذه الدراسة، سعياً وراء تحقيق التصميم، والبناء المنهجي الملائم للوصول لأهداف الدراسة، وانطلاقاً من تلك الحقيقة قامت الباحثة بتصميم بناء منهجي للدراسة يتضمن مجموعة من الإجراءات، والتي اتبعتها الباحثة كى تتلاءم وتتوافق مع أهداف دراستها الحالية، ووضحت من خلالها نوع الدراسة، والمناهج الملائمة التي استخدمتها الباحثة في جمع الحقائق عن الظاهرة وتقسيرها، بالإضافة إلى وصف مجتمع الدراسة، مع تحديد العينة التي طبقت عليها الدراسة، وأسس اختيار تلك العينة، من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وتوضيحها وتقسيلها على النحو الآتي:

أولاً: نوع الدراسة الميدانية ومناهجها:

سنتناول بالشرح والتفصيل تفسير نوع الدراسة، والمناهج المتبعة فيها:

١- نوع الدراسة:

تسعى الدراسة لتحليل الحقائق المتعلقة بآليات التغير البنائي في الأسرة الفلسطينية وتحليلها، وذلك من خلال التعرف على تلك الآليات، ودور كل منها في البناء الاجتماعي للأسرة الفلسطينية، وكذلك التعرض إلى أهم العوامل الداعمة لتلك الآليات، والعوامل التي تلعب دوراً في التغيير البنائي للمجتمع الفلسطيني، فإن هذه الدراسة تدرج تحت إطار الدراسات والبحوث الوصفية.

٢- المناهج المستخدمة:

حيث أن الدراسة لا تكتفى برصد التغيرات البنائية في الأسر الفلسطينية، بل تهدف إلى التعرف على آليات التغيير، وما أحدثته من تغيير بنائي في الأسرة، فإن الباحثة وفي ظل تعدد الخطوات الرئيسية التي اتبعتها لتحقيق أهدافها قد استعانت بعدد من الأساليب المنهجية الفرعية كما يلى:

أ- المنهج الوصفي (التحليلي) "Descriptive Method"

يعد هذا المنهج من أحد المناهج الرئيسية، والتي يتم الاعتماد عليها بشكل أساسى في الدراسات العلمية، وذلك على مرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة الاستطلاع والدراسات الاستكشافية، وتهدف للتعرف على أهم الفروض، والتي ينبغي أن توضع موضع البحث والتجربة.

المرحلة الثانية: تتمثل بما يطلق عليه الدراسة الوصفية المعمقة عن طريق الوصف الدقيق للظاهرة موضع الدراسة، من خلال عرض وصفى لها، مع إجراء عمليات التحليل والحصول على النتائج في هذا الشأن، ويعتمد المنهج الوصفي على ثلات خطوات رئيسية وهي:

الخطوة الأولى : اختيار العينة موضوع الدراسة.

الخطوة الثانية: اكتشاف أهم الطرق المناسبة لقياس الكمي لجميع عناصر ومكونات الدراسة.

الخطوة الثالثة : فحص العوامل المختلفة المؤثرة في تنظيم الظاهرة المدروسة ووظائفها.^(١)

ولقد اعتمدت الدراسة الميدانية على المنهج الوصفي (التحليلي)، لأنها لا تسعى إلى رسم صورة دقيقة للظاهرة فقط، ولكنها تتعدى حدود الوصف إلى جمع وتحليل البيانات الاجتماعية الخاصة بالأسرة مجال الدراسة، (عدد الأفراد والنوع والحالة الاجتماعية والاقتصادية).^(٢).

ومن خلال الجانب التحليلي بالإضافة إلى الجانب الوصفي نجد أن الدراسة الميدانية اهتمت بتطبيق الجانب الإحصائي في رصد البيانات الإضافية الخاصة بموضوع الدراسة.

بـ-منهج دراسة الحالـة : "case study method

دراسة الحالـة عبارة عن اتجاه كلى (أو شمولـى) Hdistic فى فهم الناس، وليس أداة تجزئـية لتحليل السلوك الإنسـانـى، عن طريق إضافة السمات، وضرورـات السلوك المتشابـهة، كما هو الحال فى طريـقة البحـوث المسـحـية.^(٣). ويـهـمـ هذاـ المـنهـجـ بـدرـاسـةـ وـحدـةـ اـجـتمـاعـيةـ Unitـ درـاسـةـ شـمـولـيـةـ كـلـيـةـ،ـ وـهـذـاـ يـخـتـلـفـ عـنـ طـرـقـ وأـدـواتـ

(١) جمال محمد أبو شنب، البحث العلمي، المناهج والطرق والأدوات، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ج ١، ٢٠٠٧م، ص ٢٩.

(٢) محمد الجوهرى و عبد الله الخريجى، مناهج البحث العلمي، دار الشروق، جدة، ١٩٨٠م، ص ١٦٠.

(٣) محمد الجوهرى، علم الاجتماع النظرية و الموضوع و المنهج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط ١، ١٩٩٢م، ص ٨٨.

بحثية أخرى، يكون جل اهتمامها وتركيزها على أحد جوانب أو أبعاد الوحدة الاجتماعية موضوع الدراسة والبحث^(١). وبناءً على ذلك وبما أن موضوع البحث يتناول الأسرة بوصفها نسقاً سسيولوجياً أساسياً للدراسة، كان لا بد من تناول هذا النسق بشكل تفصيلي، إلى جانب التعمق في دراسة عدد من المواقف الاجتماعية داخل الأسرة الفلسطينية، ومواقف التنشئة الاجتماعية، والتغيرات التي طرأت على الأسرة، ومدى قدرة الأسرة على التكيف مع هذه التغيرات.

لهذا كانت دراسة الحالة من خلال الدراسة الميدانية في هذا العمل تقييد في التعرف على آليات التغيير البنائي للأسرة الفلسطينية، من خلال التحليل الطولي(الرأسي) والأفقي للتعمق في تحليل عناصر مكونات النسق الأسري، بمعنى أن هذه الدراسة تحتاج إلى دراسة متعمقة للوحدة الاجتماعية(الأسرة الفلسطينية). واعتماداً على هذا المنهج قامت الباحثة بدراسة الحالة لمجموعة من الأسر تتراوح بين ٢٤ إلى ٥٠ أسرة من أسر محافظة رفح بقطاع غزة، موزعة على الحضر والريف والقرية والمخيم، مع تفضيل استخدام العينة العشوائية، حتى تكون ممثلة تمثيلاً جيداً للمجتمع الفلسطيني وإجراء مسح اجتماعي لهذه العينة، ويعتبر هذا المنهج من أكثر المناهج ملائمة لفهم طبيعة الأسرة فإنه بالإضافة إلى أنه يمثل طرق البحث الإجتماعي المعروفة إلا أنه يمكن الاعتماد عليه في بحث التجارب الإجتماعية التي تقع في الأفراد والجماعات والمجتمعات التي يعيشون فيه، ويمكن أن تطلق على دراسة الحالة مصطلح الطريقة الحياتية أو الجذرية، لأن دراسة الحالة عبارة عن تراكم الخبرات والتجارب والقيم والأفراد، سواء كانت هذه القيم والأفكار تراثية، أو جاءت نتيجة الممارسة الشخصية^(٢).

(١) عبد الباسط عبد المعطى، البحث الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

(٢) حسن الساعاتي، وسمية حسن الساعاتي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٩.

جـ-المنهج التاريخي: "History Method"

تعتمد الدراسة إلى حد كبير على استخدام هذا المنهج لارتباطها بفترات زمنية (١٩٩٤ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧)، لأننا نعلم أن التاريخ هو مصدر العلوم، لأنه يعرض لنا مراحل تطور العقل الإنساني في حقل المعرفة في شتى المجالات (دين - أدب - فن - سياسة - اقتصاد - إجتماع - أخـ). ويعتبر هذا المنهج من أحد ركائز هذه الدراسة والتي أمكن من خلاله إلى تحديد مجموعة من أنماط التغير البنايى للأسرة الفلسطينية، وسوف تستخدم الباحثة عدد من أدوات البحث، ومنها الاستبيان والذي بدوره يزيد من تعمق فهم الباحثة لموضوع الدراسة، كما يعتمد على استخدام أسلوب المقابلة لبعض أرباب الأسر في محافظة رفح، بالإضافة إلى الملاحظة بالمشاركة، ومعايشة الواقع، وذلك لتوفير بيانات يمكن اختبارها، وتطبيقاتها على باقي المجتمع، واستخدمت الباحثة الأسلوب الإحصائى وسيلة وأداة وليس غاية فى ذاته، وهذه الوسيلة هي للتبويب وجدولة البيانات التي أفرزتها الدراسة الميدانية وفي ظل ظروف معينة، كذلك تم رصد بعض المعاملات الإحصائية والخاصة بالدراسة .

(٥) أدوات البحث

- أدوات جمع البيانات:

وتتمثل في الأدوات المناسبة كالمقابلات والأستبانة على النحو الآتى :

- دراسة الحالـة:

بعد الانتهاء من إعداد الدراسة النظرية، أعدت الباحثة دليل المقابلة، والذي اشتمل على أسئلة تفصيلية تغطي مختلف عناصر الدراسة، وبعد عرض الدليل على المشرفين ومناقشتهم، والاستماع لآرائهم وتوجيهاتهم، أجرت الباحثة التعديلات التي نصح بها المحكمون، وقد تضمن هذا الدليل خمسة محاور أساسية، شمل كل منها مجموعة من الأسئلة المفتوحة .

- الاستبانة :

تعرف الاستبانة بأنها أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد عن طريق استماراة يجرى تعبيتها من قبل المستجيب، أوهي نموذج يضم مجموعة من الأسئلة يتم صياغتها، وطرحها على الأفراد المبحوثين للحصول على معلومات حول موضوع أومشكلة، أو موقف، أو رأى، أوهي أسئلة مكتوبة تقيس الآراء والاتجاهات والخصائص، ويتم جمع المعلومات عن طريق استماراة مكتوبة يتولى المبحوث الإجابة عليها، وقد استخدمت الباحثة استماراة الاستبيان كاداة من أجل جمع البيانات والمعلومات الأولية الأساسية مباشرة من العينة المختارة لمفردات البحث، عن طريق توجيهه مجموعة من الأسئلة المحددة مقدماً، وذلك بهدف التعرف على حقائق معينة، أو وجهات نظر المبحوثين واتجاهاتهم، وعلى الدوافع والعوامل والمؤثرات التي تدفعهم نحو نماذج سلوكية معينة، وذلك بناء على فروض الدراسة التي تحدد المتغيرات المختلفة الواجب قياسها .

وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة، قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان جمعت فيها بين البيانات الكمية والكيفية، والتى تمكن من استخدام أساليب التحليل الكمى والكيفى للبيانات، بما يخدم أهداف الدراسة، وذلك باعتبار صحفة الاستبيان الأداة الفضلى لجمع البيانات من الميدان، والممثل بعينة قوامها ٩٦٨ مفردة، وعند صياغتها وتصميمها تم مراعاة القواعد المنهجية الأساسية المتعارف عليها فى أحوال البحث الاجتماعى، وتشكلت استمارة الاستبيان من ثمانية محاور رئيسية، واشتمل كل محور منها على مجموعة من الأسئلة .

- العينة وأسس الاختيار :

على الباحث الاجتماعى تحديد عينة معبرة عن مجتمع دراسته، لاستحالة حصر كل أفراد المجتمع بشمولية، ولابد أن يكون هذا التحديد متسمًا بالدققة والعلمية،

وأن تكون عينة سوبليوجية معبرة، وأن تتناسب العينة مع موضوع الدراسة لأن صحة النتائج التي تتوصل إليها الباحثة تتوقف على تلك السمات.
ونظراً لأن العينة تشكل شرطاً من شروط البحث، وعلى شاكلة الشروط تأتي عادة نتائج البحث، فإن الباحثة آثرت اختيار العينة العشوائية من مجتمع دراستها، ونظراً لأن المجتمع الفلسطيني مجتمع شبه متجانس في مكوناته وظروفه العامة والخاصة، فقد تم اختيار العينة وفق المعادلة الآتية^(١):

$$n = \frac{N}{1+N(e)^2} = \frac{119600}{1+119600(0.03)^2} = 1100$$

وبذلك فإن حجم العينة المناسب في هذه الحالة يساوى ١١٠٠ على الأقل، وقد حاولت الباحثة مراعاة عدد من الأسس في اختيار العينة

(٧) مجالات الدراسة

- مجالات الدراسة:

- المجال الجغرافي:

وهو محافظة رفح التي تقع في أقصى جنوب السهل الساحلي الفلسطيني، على الحدود الفلسطينية المصرية على خط الطول الشرقي ٥٢-٣٠، وخط العرض الشمالي ٣٦-٢٩، وتبعد عن ساحل البحر المتوسط ٥.٥ أميال، كما تبتعد عن مدينة غزة ٣٨ كم، وعن خان يونس ١٣ كم، وعن قرية الشيخ زويد في سيناء ٦ كم، وعن مدينة العريش المصرية ٤٥ كم، وتعتبر المدينة أكبرمدن القطاع على الحدود

(١) أبو دقة وآخرون، "تطبيقات عملية باستخدام (الرمز الإحصائية للعلوم الاجتماعية) spss في البحث التربوي والنفسي"، مكتبة الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٣م، ص ٢٤.

المصرية، حيث تبلغ مساحتها ٥٥ كم٢، وقد بلغ عدد سكانها نهاية عام ٢٠١٤ قرابة ٢٣٠ ألف نسمة.

وتقسام محافظة رفح إلى ثلاثة أقسام إدارية:

القسم الأول: مخيمات رفح:

وتضم مخيم الشابورة، المخيم الغربى، مخيم بيتا، مخيم بدر، مخيم كندا، المخيم السعودى.

القسم الثاني: أحياه رفح:

وتضم الأحياء الآتية: البرازيل، الجنينة، خربة العدس، التنور والمشروع، السلام، الشعوت، والبراهمة، والصوفى، وكلها أسماء لمنطقة واحدة، الزعارة أو رفح الغربية، الحشاش، تل السلطان.

القسم الثالث: قرى رفح:

وتضم قرية شوكة الصوفى، وهى قرية بدوية، وقرية البيوك نسبة لعائلة البيوك، وقرية مصبح، نسبة لعائلة مصبح، ومشروع عامر ما بين منطقة حى التنور، وقرية النصر التى تقع فى شمال مدينة رفح، وقرىتى موراج وعربية، وتقعان فى الشمال الغربى لمدينة رفح، إضافة إلى قرية العزبة وتقع على شاطئ محافظة رفح. واختارت الباحثة هذه المحافظة مجالاً جغرافياً لعدة أسباب أهمها:

السبب الأول: معرفة الباحثة بطبيعة السكان وأصولهم، مما يسهم فى التحقق من الإجابات من حيث موافقتها للواقع، مما يساعد فى تطبيق دليل المقابلة وتحقيق أهدافها.

السبب الثانى: يتشابه المجال الجغرافى مع سائر المجتمع الفلسطينى، وهذا النطاق يتمتع بنفس خصائص وسمات ومكونات المجتمع، مما يسمح بأن تكون العينة ممثلة للمجتمع الكبير فى قطاع غزة، ومن ثم منح الباحثة الثقة الازمة لعميم النتائج.

- المجال البشري:

يشمل هذا المجال عينة من أفراد المجتمع الفلسطيني في محافظة رفح، والتي تتجاوز أعمارهم ١٨ عاماً، إذ إنهم الأقدر على ملاحظة التغيرات في الأسر الفلسطينية، وتبلغ نسبة سكان رفح من تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً ٤٨% من إجمالي عدد السكان، وعليه فإن نسبة سكان رفح من تزيد أعمارهم عن ١٨ عاماً ٥٢% ويقدرون بحوالى ١٩٦٠٠ نسمة.

- المجال الزمني :

وهو الفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة الميدانية بمرحلتها المختلفة، وتخللها جمع المادة العلمية، وتحليل البيانات، وتقديم رؤية تحليلية مستقبلية، وقد استغرق هذا العمل أكثر من عام وذلك في الفترة الواقعة بين ٢٠١٤/٣/٦ م وحتى منتصف عام ٢٠١٥ م.

(٨) تحليل بيانات الدراسة وتقديرها :

بالنسبة للتحليل : حاولت الباحثة في هذا البحث الجمع بين التحليل الكيفي والكمي وإحداث التكامل بينهما لتقديم البيانات الإمبريقية في ضوء أهداف الدراسة والتساؤلات إذ يتطلب الأمر كثيراً من المواقف والإعتماد على الأدوات الكيفية كدليل العمل الميداني ، وموافق أخرى تتطلب الإعتماد على إستماراة الإستبيان وخضعت غالبية البيانات لأساليب التحليل الإحصائي الذي تمثل في برنامج (spss) .

بالنسبة للتفسير : حاولت الباحثة في هذا البحث تفسير التغيرات الاجتماعية وإنعكاساتها على الأسرة .

- التغير والانعكاسات على الأسرة:

وفيما يلى عرض موجز لهذه الانعكاسات:

- أثر التغيرات الحادثة على الأسرة:

ينقسم أفراد العينة فيما يخص نظرتهم إلى التغيرات التي حدثت في الأسرة إلى شقين كما بجدول (١)، إذ يرى ٣٨٠٢٪ أن هذه التغيرات في صالح الأسرة، بينما يرى ٦١٠٨٩٪ العكس.

جدول (١) أثر التغيرات الحادثة على الأسرة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
في صالح الأسرة	٣٦٨	٣٨٠٢
ضد صالح الأسرة	٦٠٠	٦١٠٨٩
المجموع	٩٦٨	١٠٠

(*) المصدر:المقابلة الشخصية.

ومن المقابلة يتضح أنه حدث في الأسرة الفلسطينية تغيرات تمثلت في صغر حجم الأسرة، نتيجة للعوامل الاقتصادية إضافة إلى ذلك انحصار السيطرة في سلطة الأب، فمثلاً ترى (م. ق) أن الأسرة الفلسطينية أصابها كثير من التغيرات المترتبة على عدد من العوامل والتي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من حين إلى آخر، فشكل الأسرة أصابه كثير من التغيير من حيث حجمها ونوعها، تأثراً بتقدم مستوى التعليم لكل من الرجل والمرأة، كما أن تغيراً اقتصادياً قد أصاب الأسرة الفلسطينية، نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي العام، مما دفع الأسرة أو كثير منها إلى إهمال تعليم الأولاد. بينما يرى (ز. د) أن الأسرة الفلسطينية تغيرت بشكل إيجابي بما كانت في الماضي حيث أصبحت الأسرة أكثر تفاهماً بين أفرادها (وانحصرت سلطوية الأب فصار القرار يتخذ بشكل جماعي).

وترى الباحثة أن العوامل المؤثرة سلباً أو إيجاباً أثرت بشكل مباشر في الأسرة، فهناك أسر تفككت بتقسيم مجتمعها نتيجة الانقسام السياسي، بينما أدى الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة إلى زيادة التكافل والترابط الأسري .

- التغير في البناء الأسري:

يتبيّن من جدول (٢) أن ما نسبته ٧٩.٣٤٪ من أفراد العينة يعتقدون أن البناء الأسري في الماضي كان أفضل من الآن، بينما يرى ٢٠.٦٦٪ من أفرادها عكس ذلك.

جدول (٢) التغيرات في البناء الأسري

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
في الماضي	٧٦٨	٧٩.٣٤
الآن	٢٠٠	٢٠.٦٦
المجموع	٩٦٨	١٠٠

(*) المصدر: المقابلة الشخصية.

كما أظهرت المقابلة اختلافاً في تفضيل البناء الأسري لدى من جرت مقابلاتهم، وقد لاحظت الباحثة أن الاختلاف يرجع إلى عدة عوامل، فكبار السن، ومنخفضو التعليم، كانوا من مؤيدي البناء الأسري في الماضي، فاللاء تتواتر على النحو الآتي: (أ.خ) يرى أن الأسرة في الماضي كانت كل السلطة فيها بيد الأب، وكافة الأبناء يسرون وفق رأيه، فالاب هو صاحب الخبرة الكبرى في الأسرة فإن خصوص باقي أفراد الأسرة له دائماً يكون لمصلحة الأسرة، كما أن النساء لم يكن يبدين آرائهن في كل صغيرة وكبيرة كما هو الحال الآن، وفي رأي أن هذا هو السبب

الرئيس في تفكك الأسرة الآن. أما (ش.ح) التي تبلغ من العمر ثلثين عاماً وتحمل درجة الماجستير في علم الاجتماع، فترى أن تعليم المرأة، وإعطاءها درجة كبرى من السلطة في منزلها، ومشورتها فيما يخص عائلتها جعل من البناء الأسري الآن أفضل من الماضي، هذا كله يثمن عن أبناء بشخصية أكثر اندماجاً في المجتمع، غير معقدة، أكثر تقاهماً مع باقي أفراد المجتمع.

ومن وجهة نظر الباحثة فإن كل تغيير، وإن كان للأفضل فسوف يواجه بنقد من رفضى التغيير، الذين يرون فيه إنقاذاً لسلطتهم، ورغم كافة التغييرات في بناء الأسرة ، لكن القيم التقليدية الدينية، والثقافية ما زالت كفيلة بالمحافظة على احترام كبار العائلة(الجد، الأب، والأم).

- التغير في كل من دور الأب والأم في ضبط الأسرة:

يعتقد بعض أفراد العينة كما بجدول(٣)أن دور الأب والأم تقلص في ضبط الأسرة، حيث يعتقد ١٨.١٨% أنه تقلص إلى حد كبير، بينما يرى ٣٢.٦٤% أنه تقلص إلى حد متوسط، ويرى ١٤.٠٥% أنه تقلص إلى حد صغير، بينما يعتقد ٣٥.١٢% أن دورهم لم يتقلص.

جدول(٣)التغيرات في كل من دور الأب والأم في ضبط الأسرة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
لم يتقلص	٣٤٠	٣٥.١٢
إلى حد كبير	١٧٦	١٨.١٨
إلى حد متوسط	٣١٦	٣٢.٦٤
إلى حد صغير	١٣٦	١٤.٠٥
المجموع	٩٦٨	١٠٠

(*) المصدر:المقابلة الشخصية.

ولقد تشابهت آراء من تمت مقابلتهم مع هذه النتيجة، فلوحظ أن ٥٧٪ منهم لا يرون أن هناك تغييراً جذرياً في دور الأب في ضبط الأسرة، إلا أن ٤٣٪ منهم يرون أن هناك تحسناً في دور الأم في ضبط أسرتها، ويرجع غالبيتهم ذلك إلى انتشار تعليم المرأة، واستقلال المرأة وزوجها وأولادها عن العائلة الأم، مما يعطى الأم فرصة أكبر لممارسة حقها في تربية أولادها بالطريقة التي تراها مناسبة.

فتنوعت الآراء على النحو الآتي: (م. ع) أن أمهاتنا لم يكن لهن سلطة كافية على أبنائهن، لأنهن كن محدودات التعليم، كما كن يعتبرن أن عملية ضبط الأسرة هي من صلاحية الأب، والجد والأعمام، وبعد تقدم المجتمع، وتعليم الإناث، والاستقلال عن منزل العائلة، أصبح دور الأم في ضبط الأسرة مساوياً لدور الأب إن لم يتعده. ورغم ذلك يرى بعض الباحثين أن دور الأب والأم قد تقلص في ضبط الأسرة، بالتزامن مع التغير العام في المجتمع، فها هو (ن، غ) يرى أن الوالدين باتا لا يستطيعان توجيه أبنائهم سوى بالنصيحة، ويرجع ذلك إلى الوضع الاقتصادي المتدحرج، والذي أصبح الأب لا يستطيع أن يقدم لأبنائه ما يجب تقديمها، بل بات الأب يعتمد في إعاليته على أبنائه في سن مبكرة مما يجعله مضطراً إلى تسليم صلاحياته للمعلم الجديد. كما يرى (ع. ط) أن التدهور الخلقي لدى الشباب نتيجة انتشار الإدمان في صفوفهم، وانتشار الإنترن特، انعكس على علاقتهم بأبنائهم التي بات فيها الأب والأم لا يطلبون من أبنائهم سوى العطف والاحترام.

ويتبين من خلال ذلك للباحثة أن العلاقات الأسرية تدهورت إلى حد تقلص فيه دور الآباء في ضبط أسرهم، مما يستدعي دراسة أسباب ذلك التدهور والبحث عن سبل معالجته بالتعاون بين البيت والمؤسسات المجتمعية والحكومية.

- التغير في العلاقة بين الآباء والأولاد

يلاحظ من خلال جدول(٤) أن ما نسبته ٧٦.٤٥% من أفراد العينة لديهم اعتقاد بأن العلاقة بين الآباء والأولاد تغيرت، بينما يعتقد ٢٣.٥٥% منهم بأنها لم تتغير.

جدول(٤) التغيرات في العلاقة بين الآباء والأولاد

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
نعم	٧٤٠	٧٦.٤٥
لا	٢٢٨	٢٣.٥٥
المجموع	٩٦٨	١٠٠

(*) المصدر:المقابلة الشخصية.

و حول الكيفية التي أصبحت فيها العلاقة الأسرية، هناك ردود لأفراد العينة قال (ع.ص): إن معظم التغيرات التي حدثت داخل الأسرة أثرت سلباً على بنية الأسرة، فتغير الوضع الاقتصادي للأسرة جعل كل فرد من أفراد الأسرة (الإخوة) يفكر في مصلحته الشخصية، حتى ولو كان ذلك على مصلحة الأسرة كلها، كما ينطبق على علاقة الأولاد بآبائهم، ويكمel (ع.ص): لم نكن نسمع في الماضي عن ابن يشكو أباً إلى الشرطة، أو أخ يقتل أخيه بسبب المال، ولكن هذه الحوادث كانت تصبح حوادث عادية في وقتنا الحالي، ناهيك عن التجاذبات السياسية التي شطرت الأسرة، وأدت إلى الخلافات بين الأخوة بسبب اختلاف انتماءاتهم السياسية، والحزبية، حتى وصلنا إلى أن الولاء للحزب طغى على الولاء للعائلة، رغم أن الانتماء الحزبي في كثير من الأوقات أصبح قائماً على مصالح شخصية بعيداً عن الوطنية.

ورغم ذلك فإن الباحثة ترى أن هذا الانشقاق دخيل على المجتمع الفلسطيني، نتيجة التحزب السياسي، والتدهور الاقتصادي، ولم يصل لدرجة الظاهرة التي تغطي

السلوك العام، فهو مازال في نطاق الحالات الفردية، وما زال المجتمع الفلسطيني يعتقد من خلال قيمه واجب احترام الكبير، ومركزية الأب وحصانته في الأسرة.

- التغير في المجتمع والتغيير في أسلوب التنشئة:

يعتقد %٨٦.٧٨ من أفراد العينة كما هو مبين في جدول(٥) أن التغير في المجتمع يلزم الآباء تغيير أسلوبهم في تنشئة أطفالهم وتربيتهم ، بينما %١٣.٢٢ لا يعتقدون ذلك.

جدول(٥) التغير في المجتمع والتغيير في أسلوب التنشئة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
نعم	٨٤٠	٨٦.٧٨
لا	١٢٨	١٣.٢٢
المجموع	٩٦٨	١٠٠

(*) المصدر:المقابلة الشخصية.

و حول التغير في أسلوب تربية الأولاد و تنشئتهم، يلاحظ من جدول(٦) أن %١٠.٣٣ من العينة يعتقدون أنه ليس هناك تغيير، بينما %٢٣.١٤ يرون أن هذا التغيير للأفضل، في حين يرى %٢٦.٠٣ أن التغيير كان للأسوأ، و يرى %٤٠.٥٠ أنه للأفضل إلى حد ما.

و حول مجالات التنشئة الاجتماعية التي تعنى بها الأسرة، وأكثر المجالات التي تهتم بها، فقد اختلفت آراء المشاركين في المقابلة حول تلك المجالات، رغم اشتراكهم جميعاً في بعض الاهتمامات التي شكلت قاسماً مشتركاً، كالتنشئة الدينية، فالأسرة تحرص على تنشئة أولادها على صلة الرحم، واحترام الكبير، والاهتمام بالصلة والصوم، وتهتم أيضاً بالتنشئة الوطنية، وبالتنشئة الثقافية فيزرع مفهوم العودة في ذهن أطفاله منذ نعومة أظافرهم من خلال تعريفهم ببلدانهم الأصلية، وهذا عادة ما يكون مجال الحديث الدائم بين الجد وأحفاده.

كما وهناك مدخلات جديدة فيما يخص تنشئة الطفل اجتماعياً، منها ما هو مدخلات إيجابية كالدخلات السابقة، ومنها ما هو مدخلات سلبية كالتنشئة الحزبية المتعصبة، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال المقابلتين الآتيتين مع بعض أطفال أسر العينة فالطفل (ع). قال: أنا فتحاوي، لا أحب حماس، فهي تقتل الناس، حماس يهود، وعلى النقيض منه فالطفل (ع، ط) قال: أنا حمساوي، نحن نقتل اليهود، فتح جبناء، لا يصلون. ومن خلال هذه الكلمات نلاحظ مدى المأساة التي وصل إليها مجتمعنا في تنشئة أطفاله على التفكك والعنصرية بدلاً من الوحدة الوطنية، حتى إن بعض الأطفال عند سؤاله عن ألوان علم فلسطين آشار بلون علم الحزب المفضل لديه.

ومن الملاحظ أيضاً اهتمام الأسر بتنشئة أولادها على المشاركة المجتمعية من خلال اصطحابهم إلى مجالس العائلة، و مناسبات الأفراح، والعزاء لتعليمهم واجباتهم المجتمعية.

جدول (٦) التغير في المجتمع والتغيير في أسلوب التنشئة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية%
ليس هناك تغيير	١٠٠	١٠٠٣٣
تغير للأفضل	٢٢٤	٢٣.١٤
تغير للأسوأ	٢٥٢	٢٦.٠٣
تغير للأفضل إلى حد ما	٣٩٢	٤٠.٥٠
المجموع	٩٦٨	١٠٠

(*) المصدر: المقابلة الشخصية.

- التغير في نمط التربية:

يلاحظ من جدول (٧) أن ما نسبته ٥٧.٨٥% من أفراد العينة لديهم اعتقاد بأن نمط التربية الآن أفضل من قبل، بينما يعتقد ٢٤.١٥% منهم بأنه كان أفضل قديماً

جدول (٧) التغير في نمط التربية

الإجابة	المجموع	العدد	النسبة المئوية %
الآن أفضل		٥٦٠	٥٧.٨٥
قديماً أفضل		٤٠٨	٢٤.١٥
المجموع		٩٦٨	١٠٠

(*) المصدر: المقابلة الشخصية.

ويرجع اعتقاد ٢٨.٨٢% كما هو بجدول (٨) إلى أن التربية قديماً لم تكن تستند إلى أسس علمية، بينما يرى ٩.٤١% أن الآباء كانوا مسلطين في التعامل، في حين أن ٢٥.٨٨% يرون أن الآباء كانوا بسطاء لا يعرفون ما يجري حولهم، إلا أنأغلبية من يفضلون نمط التربية الحديث عن القديم بنسبة ٣٥.٨٨% يرون أن كل زمن وله أسلوبه.

جدول (٨) أسباب التغير في نمط التربية

الإجابة	الكل	العدد	النسبة المئوية %
تراثنا قديماً لم تقم على أسس علمية		١٩٦	٢٨.٨٢
الآباء كانوا مسلطين في التعامل		٦٤	٩.٤١
الآباء بسطاء لا يعرفون ما يجري حولهم		١٧٦	٢٥.٨٨
كل زمن وله أسلوبه		٢٤٤	٣٥.٨٨
		٦٨٠	١٠٠

(*) المصدر: الم مقابلة الشخصية.

- التغير في وضعية المرأة داخل المجتمع الفلسطيني:

يلاحظ من جدول (٩) أن ما نسبته ٧٨.٩٣% من أفراد العينة لديهم اعتقاد بأن وضعية المرأة داخل المجتمع الفلسطيني تغيرت، بينما يعتقد ٢١.٠٧% منهم بأنها لم تتغير.

جدول (٩) التغير في وضعية المرأة داخل المجتمع الفلسطيني

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
نعم	٧٦٤	٧٨.٩٣
لا	٢٠٤	٢١.٠٧
المجموع	٩٦٨	١٠٠

(*) المصدر: المقابلة الشخصية.

- مجالات تغير وضعية المرأة داخل المجتمع الفلسطيني

يوضح جدول (١٠) أن المرأة الفلسطينية زادت مشاركتها الاجتماعية بنسبة ٢٨.٣٩%， بينما يرى ٣٣.٢٢% أنها أصبحت أكثر مشاركة في صنع القرار، فيما يرى ١٤.٢٥% أنها زادت في المشاركة السياسية، كما بلغت نسبة ١١.٢٦% من يرون أنها أصبحت تتبوأ مناصب إدارية عليا، ويدرك ١٢.٨٧% إلى نمو المسؤولية الاجتماعية للمرأة الفلسطينية.

جدول (١٠) مجالات التغير في وضعية المرأة داخل المجتمع الفلسطيني

مجال التغير	العدد	النسبة المئوية %
المشاركة الاجتماعية	٤٩٤	٢٨.٣٩
الشراكة في صنع القرار	٥٧٨	٣٣.٢٢
المشاركة السياسية	٢٤٨	١٤.٢٥
تبوء مناصب ادارية عليا	١٩٦	١١.٢٦

مجال التغير	العدد	النسبة المئوية %
نمو المسؤولية الاجتماعية	٢٢٤	١٢٠.٨٧
الكلي	١٧٤٠	١٠٠

(*) المصدر:المقابلة الشخصية.

ومن المقابلة خلصت الباحثة إلى أن تغير وضعية المرأة داخل المجتمع الفلسطيني لم يقتصر على مجال معين، بل تغيرت وضعيتها في عدة مجالات، فباتت صاحبة أدوار قيادية تعد دورها الأسرى، لتصل إلى مشاركتها في المجالات السياسية، ولا يعد ذلك من وجهة نظر الباحثة تغييرًا جوهريًا في وضعها، وليس غريباً بعد أن كانت شريكة الرجل جنباً إلى جنب في النضال ضد المحتل، وقد أظهرت بعض نتائج المقابلات ما يؤيد رأي الباحثة ترى (م.ق) أن المرأة الفلسطينية لم تعد نشاطاتها تقتصر فقط على تربية الأبناء، بل أصبحت عاملًا ذات ثقل اقتصادي مهم في منزلاها، فكثير من الزوجات أصبحن يعملن لمساعدة الرجال في توفير لقمة العيش لأولادهن، بل تدعى الأمر إلى أن كثيراً من راغبي الزواج يشترون في زوجة المستقبل أن تكون عاملة، أو على الأقل متعلمة (قابلة للتوظيف) بسبب تدهور الوضع الاقتصادي المتدهور الذي أعجز الرجل عن تحمل مسؤولية أسرته دون مساندة الزوجة. وكذا رأى (إ.ح) أن المرأة حالياً لم تعد خادمة في بيتها، بل أصبحت صاحبة قرار، ومسؤولة عن الأسرة، متّها مثل الرجل، وبانت تتبوأ مكانة رفيعة في المجتمع، من خلال إسهاماتها السياسية والاجتماعية.

وهذا ما يدعم رأي الباحثة في أن المرأة والرجل تلاشت الفروق بينهما في المجتمع الفلسطيني، مع عدم تنافي ذلك مع الأخلاق العامة، والقيم التقليدية والدينية للمجتمع.

- مدى إسهام المرأة في التغيير في المجتمع الفلسطيني:

يعتقد ٣٣.٨٨% كما هو مبين بجدول (١١) أن المرأة أسهمت في التغيير في المجتمع الفلسطيني إلى حد بعيد، بينما ٥٧.٠٣% يعتقدون أن إسهامها إلى حد متوسط، أما النسبة المتبقية البالغة ٩٠.٩% ترى أن إسهامها في التغيير محدود.

جدول (١١) مدى إسهام المرأة في التغير في المجتمع الفلسطيني

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
الى حد بعيد	٣٢٨	٣٣.٨٨
الى حد متوسط	٥٥٢	٥٧.٠٣
الى حد قليل	٨٨	٩.٠٩
المجموع	٩٦٨	١٠٠

(*) المصدر: المقابلة الشخصية.

ومن المقابلات تبينت الآراء حول مدى إسهام المرأة في التغير في المجتمع الفلسطيني في (ب.م) أن المرأة أسهمت إسهاماً فعالاً في التغيير داخل مجتمعها، إذ إنها بانت تصر على التعليم مثلها مثل الرجل، مما أسهم في بناء جيل متعلم، فتعليم المرأة كان الركيزة الأساسية ل التربية أولادها التربية الصحيحة في جميع المجالات مما أدى بالمجتمع إلى التطور للأفضل في كافة المجالات. أما (ث.ع) فيرى أن المرأة وبمساعدة الرجل في مواجهة التحديات الاقتصادية المحيطة بالأسرة، قد حافظت على أسرتها من الضياع والتشتت، كما أنها أصبحت تحمل ضعف ما يحمله الرجل في تربية أولادها، فهي تساعد الرجل من خلال عملها معه جنباً إلى جنب ، كما تتحمل مسؤولية تربية أولادها، فهي بذلك أصبحت العمود الأساسي للأسرة الفلسطينية. بينما يرى (ف. ص) أن انتشار ظاهرة المرأة العاملة كان سبباً رئيساً في تفكك الأسر الفلسطينية، وتدور تربية الأولاد، مما أدى إلى تغير سلبي في القيم الأخلاقية، والدينية لدى الجيل الجديد من الأولاد، و حول الاسباب التي أدت إلى تغير وضعية المرأة فقد أجمع غالبية العينة إلى أن السبب الرئيس هو اهتمام الأهل ب التعليم الإناث مثل الذكور ، مما زاد من نسبة التعليم بين الإناث، كما أن تدهور الوضع الاقتصادي الفلسطيني، أسهم بشكل أو بآخر في تقليل فكرة عمل المرأة في مجتمع رجولي كان يرفض أغلبه عمل النساء في الوظائف العامة، فأصبح عمل المرأة هو أحد مؤهلات المرأة التي تشجع الرجال على الارتباط بها.

ومن بين العوامل التي أسمحت في تغيير مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني، قدم السلطة الوطنية الفلسطينية، وفتح المجال للمرأة للمشاركة في المؤسسات المجتمعية العامة والحكومية، من خلال التوظيف أو التطوع، كما أن المشاركة السياسية للمرأة، ودخولها معرّك الحياة السياسية، قد أسممت في تطور وضعها داخل المجتمع، بالإضافة إلى ظهور الكثير من النقابات والجمعيات المطالبة بحقوق المرأة والمدافعة عنها.

إضافة إلى ما سبق فإن تغير شكل الأسرة الفلسطينية من الأسرة الممتدة، إلى الأسرة النووية، زاد من سلطة المرأة داخل أسرتها مما أدى إلى تطور وضعها في المجتمع.

ثانياً - القيم المستحدثة في الأسرة:

- مدى تمسك الأسرة بالقيم الاجتماعية التي كانت موجودة قديماً:

يلاحظ من جدول (١٢) أن ما نسبته ٢٧.٢٧% يرون أن الأسرة الفلسطينية ما زالت متمسكة إلى حد كبير بالقيم الاجتماعية التي كانت موجودة قديماً، بينما يعتقد ٥٤.٩٦% أن هذا التمسك إلى حد متوسط، و ٧.٨٥% يرون أنه إلى حد ما، في حين يرى ٩.٩٢% أن الأسرة الفلسطينية لم تعد متمسكة بالقيم الاجتماعية القديمة.

جدول (١٢) مدى تمسك الأسرة بالقيم الاجتماعية التي كانت موجودة قديماً

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
لا	٩٦	٩.٩٢
إلى حد كبير	٢٦٤	٢٧.٢٧
إلى حد متوسط	٥٣٢	٥٤.٩٦
إلى حد ما	٧٦	٧.٨٥
المجموع	٩٦٨	١٠٠

(*) المصدر: المقابلة الشخصية.

من خلال المقابلات والملاحظة المباشرة للباحثة تبين وجود كثير من القيم الاجتماعية القديمة مازال المجتمع الفلسطيني متمسكاً بها، من هذه القيم، ما يتعلق بالزواج فترى (س.ص) أن كثيراً من عادات الزواج هي موروثات فكرية من الماضي، رغم إدخال بعض التغييرات على بعضها، وإلغاء بعضها الآخر، فمثلاً كانت هناك بعض العادات الاجتماعية كخرجة العروس، وهو مبلغ من المال يدفعه العريس لخال العروس؛ ليسمح له بأخذ عروسه، وهناك خروف الصباحية الذي كان يأتي به أهل العروس إلى بيت العريس، هذه من العادات الاجتماعية التي اندثرت تماماً، بينما من العادات الاجتماعية التي طالها بعض التغيير، فوليمة العرس مثلاً كانت هي أساس الفرح، لكن الآن باتت الأسر غير متمسكة بها كثيراً، ولا يمكن إرجاع ذلك للوضع الاقتصادي، فنجد أن بعض الأسر تختار أن تقيم الفرح في صالة باهظة التكاليف، وتسبقها بحفلة غنائية، لكن من العادات الباقية إلى وقتنا الحاضر، عادة استشارة الأقرباء عند تقدم شخص من عائلة أخرى لخطبة بنت العائلة، لأن الغالبية من العائلات ما زالت تشجع زواج الأقرباء. بينما يرى (ف. ص) أن انتشار ظاهرة المرأة العاملة كان سبباً رئيساً في تفكك الأسر الفلسطينية، وتدور تربية الأولاد، مما أدى إلى تغير سلبي في القيم الخلقية، والدينية لدى الجيل الجديد من الأولاد.

- أثر التغير على ترابط الأسرة:

يعتقد ٢٢.٣١% من أفراد العينة كما هو مبين بجدول (١٣) أن التغير في الأسرة جعلها متماضكة، بينما ٦٢.٨١% يرون أن هذا التغير جعلها متماضكة نوعاً ما، في حين يعتقد ١٤.٨٨% منهم أن ذلك التغير جعلها مفككة.

جدول (١٣) أثر التغير على ترابط الأسرة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
متماضكة	٢١٦	٢٢.٣١
متماضكة نوعاً ما	٦٠٨	٦٢.٨١
مفكرة	١٤٤	١٤.٨٨
المجموع	٩٦٨	١٠٠

(*) المصدر: المقابلة الشخصية.

ومن المقابلات ذكر أفراد العينة مجموعة من العوامل التي أدت إلى تفكك الأسرة الفلسطينية، وعوامل أخرى حافظت على تماسكها قال (م. ع): إن الانقسام السياسي في فلسطين كان العامل الأساسي في دخول التنازع الحزبي إلى داخل المنزل الواحد، هذا الانقسام جعل لواء الفرد وتعصبه الشديد لحزبه فقط، مما دفع الإخوة في المنزل الواحد إلى الاقتتال والانفصال عن بعضهم بعضاً.

كما ترى الحاجة (ظ. ز) أن زيادة سلطة المرأة في منزلها راجع لإسهامها المادي في مصروفات المنزل، وهذا الإسهام يجر بها إلى التدرج نحو طلب المعيشة المستقلة، منفصلة عن أهل الزوج، وهنا تزداد الشاحنات والخلافات بين الإخوة الأزواج، وكذا بين الزوجات والأسلاف، كل ذلك يدفع الزوج للانفصال عن أهله طلباً للهدوء وتخلصاً من هذا الجو المشحون بالتناقض والتذابل، وإرضاءً بالدرجة الأولى لزوجته التي تقطع من راتبها لتتفق على أسرتها فالزوج حريص على تلبية رغباتها وإن اصطدمت مع رغبات أصوله.

بينما يرى (ف. ع) أن كارثة الاحتلال وماجلبته من ويلات ومصائب أدت إلى تناسي الخصومات والمدابر المشاحنات للوقوف صفاً واحداً في صد هذا الطاغوت المحتل وذلك العدو البغيض، هذا التلامم على مستوى الأسرة الواحدة

وعلى مستوى الجيران، بل يمتد ليشمل المجتمع الفلسطيني المحروق على أرضه ووطنه.

- قدرة الأسرة على الصمود رغم كارثة الاحتلال القاسية والمؤثرات الخارجية:

يثبت من خلال إجابات المبحوثين بجدول(١٤) أنه رغم كارثة الاحتلال القاسية والمؤثرات الخارجية على الأسرة، فإن ٨١.٨٢% من المستجيبين يرون أن الأسرة استطاعت الصمود أمام هذه التحديات الخارجية، بينما ١٨.١٨% فقط من المبحوثين يرون أن الأسرة لم تستطع الصمود أمام تلك التحديات.

جدول(١٤) قدرة الأسرة على الصمود رغم تجربة الاحتلال القاسية والمؤثرات الخارجية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
نعم	٧٩٢	٨١.٨٢
لا	١٧٦	١٨.١٨
المجموع	٩٦٨	١٠٠

(*) المصدر:المقابلة الشخصية.

يرى ٧٥% من تمت مقابلتهم أن الأسرة الفلسطينية استطاعت الصمود رغم كافة المؤثرات الخارجية، وكارثة الاحتلال القاسية، ومن وجهة نظر الباحثة يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها المناعة التي اكتسبها المجتمع نتيجة كثرة ما تعرض له من مصائب، ونكبات، اذا خرج من تجربة صعبة، حل به مصيبة أخرى أشد.

- العوامل التي أسهمت في قدرة الأسرة الفلسطينية على الصمود

فمن جدول(١٥)، تبين أن ١٧.٧٣% يرون أن تغير الأسرة يواكب التغير الذي يحدث في المجتمع، بينما يرى ١٥.٦١% وبنسبتين متساويتين أن الأمر طبيعي، في

حين ١٩.٨٥% يرون أن الوعي بالظروف المحيطة والمؤثرات الخارجية أسهم في الصمود، ونسبة ٣١.٢١% ترى أن التجربة النضالية للمجتمع الفلسطيني جعلت الأسرة أكثر قدرة على الصمود في وجه التحديات الخارجية، ورغم تجربة الاحتلال القاسية والمؤثرات الخارجية على الأسرة.

جدول (١٥) العوامل التي أسهمت في قدرة الأسرة الفلسطينية على الصمود

السبب	العدد	النسبة المئوية %
تغير الأسرة يواكب التغير الذي يحدث في المجتمع	٣٦٨	١٧.٧٣
الأمر طبيعي	٣٢٤	١٥.٦١
التجربة النضالية للمجتمع الفلسطيني جعلت الأسرة صامدة	٦٤٨	٣١.٢١
الوعي بالظروف المحيطة والمؤثرات الخارجية	٤١٢	١٩.٨٥
التمسك بالثقافة الفلسطينية السائدة	٣٢٤	١٥.٦١
الكلي	٢٠٧٦	١٠٠...

(*) المصدر:المقابلة الشخصية.

ونتائج المقابلات لقد اتفقت مع نتائج قائمة الاستقصاء في أن نضالية الأسرة الفلسطينية، وتعودها على كافة الظروف منذ الاحتلال البريطاني، فالنكبة، فاحتلال باقي الأراضي الفلسطينية، فمرحلة اللجوء، فالحكم الذاتي، وصولاً للانقسام الداخلي، والحصار المفروض على قطاع غزة، زاد من صلابة وقدرة الأسرة الفلسطينية على الصمود تحت أسوأ الظروف، ذلك إضافة إلى عوامل أخرى يمكن استنتاجها من نماذج المقابلات يرى (ع.ط)تابع على رعوس الشعب الفلسطيني الاعتداءات والتحديات التي كادت تطيح بالأسرة الفلسطينية، إلا أنها بسبب التنشئة السليمة لأولادها، والتي تتسم بعلاقة الأخوة المتميزة، والتركيز الأسري حول رب الأسرة، ومشرورته في السراء والضراء، سرعان ما تتعافى وترجع إلى طبيعتها المتماسكة، وكأن شيئاً لم يحدث. وتزوي الحاجة(ظ.ز) أن أسرتها تقاد تفكك كلما تزوج أحد من أولادها، حيث تفتuel كل عروس جديدة المشاكل بينها وبين باقى أفراد

المنزل بسبب أو بدون سبب، لكن أولادى يعشقون بعضهم بعضاً، وعلاقة الاحترام هي السائدة، فرغم وفاة والدهم، إلا أنه غرس فيهم فضيلة احترام صغيرهم ل الكبيرهم، ويعطف كبيرهم على صغيرهم، وهذه التربية وهذه القيم كانت الحماية لهم من أى تفكك، فمهما حاولت العروس الجديدة افتعال المشاكل، وآزرها في ذلك زوجها ، صبر الإخوة على أخيهم، واحتווوه إلى أن يعود تدريجياً إلى حضن عائلته، وتعتاد زوجه على حياتنا، وتتصبح فيما بعد كأحد بنات العائلة.

مقارنة القيم بين الماضي والحاضر:

يلاحظ من جدول (١٦) أن ٥٥٤.٥٥٪ من المستجيبين أجمعوا أن دور الآباء في التربية أكثر تسامحاً من الماضي، كما أجمع ٧١٠.٧٪ على أن الآباء الآن يدللون أولادهم أكثر مما كان يفعل الآباء في الماضي، في حين يرى ٦١.١٦٪ أن الآباء يتدخلون في تحديد مستقبل أولادهم، و٨٨.٤٣٪ يهبون لمساعدة جيرانهم إذا ما أصابهم أي سوء، ويعتقد ٥٤.٩٦٪ منهم أنه يحق للبنات اختيار زوجها، لكن ٦٤.٤٦٪ يرون أن الآباء الآن لم يعودوا يطلبون من الذكر انجازاً أكثر من الأنثى.

جدول (١٦) مقارنة القيم بين الماضي والحاضر

الفرقة	موافق				غير موافق				النسبة%						
	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق							
دور الآباء في التربية أكثر تسامحاً من الماضي	٥٢٨	٤٤٠	٥٤.٥٥	٤٥.٤٥	٩٦٨	٤٥.٤٥	٥٤.٥٥	٤٤٠	٩٦٨	٢٨٠	٧١٠.٧	٢٨٠	٢٨.٩٣	٧١٠.٧	٦٨٨
الأب الآن يدلل أبناءه أكثر مما كان يفعل أباعنا	٦٨٨	٦٨٨	٦١.١٦	٣٨.٨٤	٩٦٨	٣٨.٨٤	٦١.١٦	٣٧٦	٩٦٨	٨٥٦	٨٨.٤٣	١١٢	١١.٥٧	٨٨.٤٣	٢٨٠
الآن يتدخل الأب في تحديد مستقبل أبنائه	٥٩٢	٥٩٢	٨٥٦	١١٢	٩٦٨	٨٥٦	٨٨.٤٣	١١٢	٩٦٨	٥٣٢	٥٣٢	٥٤.٩٦	٤٣٦	٥٤.٩٦	٤٣٦
إذا أصاب جاري سوء أهرب لمساعدته	٦٨٨	٦٨٨	٦٢٤	٦٤.٤٦	٩٦٨	٦٢٤	٣٥.٥٤	٣٤٤	٩٦٨	٣٤٤	٣٤٤	٣٥.٥٤	٦٢٤	٣٥.٥٤	٦٤.٤٦
يحق للبنات اختيار زوجها	٦٨٨	٦٨٨	٦٢٤	٦٤.٤٦	٩٦٨	٦٢٤	٣٥.٥٤	٣٤٤	٩٦٨	٣٤٤	٣٤٤	٣٥.٥٤	٦٢٤	٣٥.٥٤	٦٤.٤٦
الأب لا يطلب من البنات الذكر الانجاز أكثر من الأنثى	٦٨٨	٦٨٨	٦٢٤	٦٤.٤٦	٩٦٨	٦٢٤	٣٥.٥٤	٣٤٤	٩٦٨	٣٤٤	٣٤٤	٣٥.٥٤	٦٢٤	٣٥.٥٤	٦٤.٤٦

(*) المصدر: المقابلة الشخصية.

ومن خلال المقابلات تبانت الآراء حول أفضلية بعض القيم في الماضي عن الحاضر، أو العكس، فكبار السن ما زالوا يرون أن بعض القيم في الماضي أفضل من الحاضر، رغم اعترافهم بأن أفضلية بعض قيم الحاضر التي تغيرت بسبب انتشار التعليم ، وفيما يلى بعض نموذج لإحدى تلك المقابلات ترى (م.ق) أن الآباء كانوا يفرضون على أولادهم ما يروه مناسباً لمستقبلهم، في التعليم، والعمل، وحتى الزواج، كما كان من المهم لديهم مستقبل الذكور وتعليمهم، ولا يكت足ون للإناث فقد كانوا يؤمنون بأن الذكور للعائلة، والإناث لأزواجهن، لذلك فإن أقل إنجاز من الذكور يفرجهم، وفي الوقت ذاته لا يشعرون بإنجاز الأنثى مهما كان حجمه، لكن انتشار التعليم جعل كثيراً من هذه المعتقدات البالية في مهب التغيير، فباتت الأسرة الفلسطينية تشجع أولادها الذكور والإناث بشكل يكاد يكون متساوياً على التعليم والإنجاز ، والسبب في ذلك تدهور الوضع الاقتصادي الذي أجبر كثيراً من العائلات على الاستعانة بشمرة عمل ابنتها لمواجهة تكاليف الحياة.

وتري الباحثة أن انتشار التعليم والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية أجبرت الأسرة الفلسطينية على التكيف معها وتغيير بعض القيم، لستطيع مواجهة الظروف المحيطة بها.

- موقف الآباء إزاء تخطيط أولادهم لتنفيذ عملية مسلحة:

من جدول(١٧) أن ٣٧.١٩٪ من المستجيبين آثر واضح يمنعون أولادهم من القيام بعمليات مسلحة في حال تخطيطهم لذلك، بينما ٣١٪ سوف يبلغون عنهم، في حين ١٨.١٨٪ يشجعون على القيام بذلك، ونسبة ٤١.٣٢٪ يرشدون على توكى الحذر.

جدول (١٧) موقف الآباء إزاء تخطيط أولادهم لتنفيذ عملية مسلحة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
منعهم	٣٦٠	٣٧.١٩
ترشدهم لتوكى الحذر	٤٠٠	٤١.٣٢
تشجعهم	١٧٦	١٨.١٨
تبلغ عنهم	٣٢	٣.٣١
المجموع	٩٦٨	١٠٠

(*) المصدر:المقابلة الشخصية.

وتبيّن من المقابلات تمسك المجتمع الفلسطيني عامة والغزاوي بصفة خاصة بقيم الوطنية الشديدة، على اختلاف انتماءاتهم السياسية والحزبية، والتي تطغى أحياناً على شعورهم الأبوي، فقد تجاوزت نسبة الموافقين على قيام أولادهم بعمليات ضد العدو الإسرائيلي ٥٥% مشترطين أن تكون نية هؤلاء الفدائين الإيمان بوطنهما والدفاع عنهم بأرواحهم، فولاهم لدينهم ووطنهم لا للحزب، وللتنظيم ما، ولا لمأرب شخصية وحسابات دينوية، هذا وقد اختلفت ردود أفعال الآباء حول قرار أولادهم في مثل هذه الظروف بين التشجيع، والارشاد لتوكى الحذر، وشرح نتائج ما سوف يقوم به على نفسه وعائلته، وترك القرار النهائي له، ومثال على ذلك فتري(أم محمد) وهي أم لشهيدين، وأسير لدى الاحتلال، وأن ابنها الشهيد الثاني، قد أعلمهم بنبيته القيام بعملية استشهادية، ورغم صعوبة ذلك عليها وعلى والده إلا أنها لم يمنعه، وقد وداعاه توديع الأبطال، ونتيجة هذا العمل فقد تم استهداف منزلهم من قبل الاحتلال خلال حرب عام ٢٠٠٨م، وهدم بشكل كامل، إلا أنها غير نادمين على ما قدماه لفلسطين، وتتهيّى حديثها أنها قدمت ابنها فداءً لفلسطين ولم تقدمهما لفتح أو حماس أو أي تنظيم آخر.

بينما يختلف (ف. م) في رأيه مع ما ورد سابقاً في أنه كان من الممكن أن يشجع أبناءه على مثل هذه العمليات في الماضي، لكنه بات بعد الانقسام يرى في مثل هذه العمليات خدمة لمصالح الأحزاب السياسية، والتي جميعها وفق رأيه مرتبطة بمصالح خارجية، وليس وطنية، ويتسائل لماذا نستغنى عن أولادنا لتكون وقوداً لصراعات وتجاذبات خارجية؟ يستفيد منها آخرون، لذلك أصبحت أمّن عن التفكير بذلك بل والإبلاغ عنه إن لم أستطيع منعه.

وترى الباحثة أن كلا النموذجين لا يفتقر للوطنية، إلا أن الظروف السياسية الحالية غيرت الفكرة الوطنية لدى بعض أفراد المجتمع وجعلتهم يراجعون كثيراً من المفاهيم وفق ما يدور حولهم من أحداث، ورغم معارضته بعضهم لمثل هذه العمليات، إلا أنهم أول الناس يتصدرون آلة الحرب الإسرائيليّة في الحروب المتكررة على الشعب الفلسطيني، مما يؤكّد وطنيتهم ورسوخها رغم معارضتهم لبعض أساليب المقاومة، لظروف معينة.

- أساليب التربية بين الماضي والحاضر :

ثبت من خلال إجابات المبحوثين حول الأساليب المتداة في التربية ومدى تطورها، أن بعض تلك الأساليب كانت تدهورت، وبعضها الآخر تطور للأفضل، فمن جدول (١٨)

- الاساليب المتطرفة في التربية :

- الدافعية ووصلت نسبتها ٧٤.٣٨% بعد ان كانت في الماضي .٪٢٥.٦٢
- التفكير والأقناع نسبتها ٧٠.٦٦% بعد ان كانت في الماضي .٪٢٩.٣٤
- الاستقلالية نسبتها ٦٤.٤٦% بعد ان كانت في الماضي .٪٣٥.٥٤
- التواصل نسبتها ٥٠.٤١% بعد ان كانت في الماضي .٪٤٩.٥٩
- الحب نسبتها ٥٢.٤٨% بعد ان كانت في الماضي .٪٤٧.٥٢

- الاساليب المتدهورة في التربية:

- الإنجاز ووصلت نسبتها ٢٦.٨٦% بعد ان كانت في الماضي ٧٣.١٤%.
- الجرأة ووصلت نسبتها ٢٩.٧٥% بعد ان كانت في الماضي ٧٠.٢٥%.
- التعاون نسبتها ٣٤.٧١% بعد ان كانت في الماضي ٦٥.٢٩%.
- المساواة نسبتها ٤٧.١١% بعد ان كانت في الماضي ٥٢.٨٩%.
- مساعدة الآخرين نسبتها ٤٥.٤٥% بعد ان كانت في الماضي ٥٤.٥٥%.

ولعل أسباب تطور بعض الأساليب وتدور بعضها الآخر نتيجة للتقدم التكنولوجي، ويظهر في تطور التفكير والافتتاح والتواصل، كما وضح من العمل الميداني الميول إلى الاستقلالية والذى جعلها تتتطور على حساب باقى الأساليب.

اما تدور الأساليب فيرجع تدورها إلى العامل الاقتصادي وإلى الاحتلال وكلما العاملين أثرا في تدور الانجاز والجرأة والتعاون والمساواة ومساعدة الآخرين.

جدول (١٨) مقارنة بين أساليب التربية بين الماضي والحاضر

أساليب التربية	الحاضر		الماضى		نسبة %	نسبة %	العدد	العدد	نسبة %	نسبة %	العدد
	الحاضر	الماضى	الحاضر	الماضى							
التعاون			٣٤.٧١	٦٥.٢٩	٣٣٦	٦٣٢	٣٤.٧١	٦٣٢	٦٥.٢٩	٩٦٨	٦٥.٢٩
الجرأة			٢٩.٧٥	٧٠.٢٥	٢٨٨	٦٨٠	٢٩.٧٥	٦٨٠	٧٠.٢٥	٩٦٨	٧٠.٢٥
التواصل			٥٠.٤١	٤٩.٥٩	٤٨٨	٤٨٠	٥٠.٤١	٤٨٠	٤٩.٥٩	٩٦٨	٤٩.٥٩
الدافعة			٧٤.٣٨	٢٥.٦٢	٧٢٠	٢٤٨	٧٤.٣٨	٢٤٨	٢٥.٦٢	٩٦٨	٢٥.٦٢
الحب			٥٢.٤٨	٤٧.٥٢	٥٠٨	٤٦٠	٥٢.٤٨	٤٦٠	٤٧.٥٢	٩٦٨	٤٧.٥٢
المساواة			٤٧.١١	٥٢.٨٩	٤٥٦	٥١٢	٤٧.١١	٥١٢	٥٢.٨٩	٩٦٨	٥٢.٨٩
مساعدة الآخرين			٤٥.٤٥	٥٤.٥٥	٤٤٠	٥٢٨	٤٥.٤٥	٥٢٨	٥٤.٥٥	٩٦٨	٥٤.٥٥
الإنجاز			٢٦.٨٦	٧٣.١٤	٢٦٠	٧٠٨	٢٦.٨٦	٧٠٨	٧٣.١٤	٩٦٨	٧٣.١٤
التفكير والإيقاع			٧٠.٦٦	٢٩.٣٤	٦٨٤	٢٨٤	٧٠.٦٦	٢٨٤	٢٩.٣٤	٩٦٨	٢٩.٣٤
الاستقلالية			٦٤.٤٦	٣٥.٥٤	٦٢٤	٣٤٤	٦٤.٤٦	٣٤٤	٣٥.٥٤	٩٦٨	٣٥.٥٤

(*) المصدر:المقابلة الشخصية.

(٩) نتائج البحث :

- هناك تغير ملموس في المجتمع الفلسطيني، هذا التغير متلاحق وحاد التأثير،
شعر به أغلبية أفراد المجتمع وعاشه النسبة العظمى منهم.
- التغيرات السياسية أوضح مظاهرها، تليها التغيرات الاجتماعية، ثم التغيرات الثقافية، ثم التغيرات الاقتصادية والثقافية الأمنية.
- النظام العالمي الجديد هو السبب الرئيس في التغير الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني.
- لقد تقلص دور الأبوين عنصري الضبط في الأسرة.
- لقد أثرت التغيرات البنائية على طبيعة العلاقات بين الآباء والأولاد.
- إن التغير في المجتمع يلزم الآباء على تغيير أسلوبهم في التنشئة والتربية لأطفالهم.
- إن الآباء في الحاضر أكثر تسامحاً من الماضي، وأكثر تدليلاً لأولادهم،
وأكثر مساعدة للجار، وأكثر تسامحاً مع المرأة .
- تعليم المرأة، وزيادة مشاركتها في المجتمع اقتصادياً، وسياسياً واجتماعياً، أسهم في تحسين وجهة نظر المجتمع نحوها، وأصبح لها دور في التعبير عن رأيها بكل صراحة، وحقها في العمل، دون التعرض لما يمنع ممارستها لهذا الحق، في ظل توفر العديد من المؤسسات الحكومية والمجتمعية، والتي تكفل لها هذا الحق.
- الأسرستان النووية والممتدة المعدلة هما النمطان الأسريان المناسبان للشكل الأسري، فالأفضلية للأسرة النووية، ثم الأسرة الممتدة المعدلة، إلا أن الوضع الاقتصادي المتدهور، أجبر بعض الأسر النووية إلى العودة لحضن الأسرة الممتدة، كما أن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وهدم المنازل كانت من أسباب

عودة أبناء الأسرة للسكن معًا، والرجوع للأسرة الممتدة، رغم إيمانهم بضرورة الاستقلال، وأفضلية الأسرة التنووية.

(١٠) التوصيات والمقترحات:

لما كان لزاماً على الباحثة بعد الانتهاء من تقسيم النتائج، أن تقدم بعض المقترنات والتوصيات التي خرج بها البحث، فقد أدليت بدلوها في ذلك، وحرصت على أن تكون هذه المقترنات ذات صلة وثيقة بالنتائج التي أمكن الوصول إليها، وأن تكون محددة تحديداً دقيقاً، وذلك كي تفتح أمام غيرها من الباحثين آفاقاً جديدة بالبحث والدراسة، وتضع أمامهم مشكلات يمكن الاستفادة منها. وقد حذر "باريتو" من خطير أن تؤدي العواطف الشخصية لعالم الاجتماع في جعله لا يكتب ما هو قائم، وإنما مما ينبغي أن يكون لكي يتلاعماً ذلك مع عواطفه الدينية، والخلقية، والوطنية، والإنسانية، لذلك حرصت على أن تكون دراستي مجرد من العواطف الشخصية، على نحو ما ذكر باريتو، وهذه الإسهامات ما هي إلا فروض مستقبلية لدراسات أخرى، يمكن القيام بها في المستقبل، وفقاً لما توفر للدراسة من مصادر، وبناءً عليه فإن المناقشة هنا سوف تتركز على الفروق النظرية والمنهجية، والتي تجعل هذه الدراسة تكتسب سمات خاصة بها، وتختصر هذه الفروق في الآتي:

- إن دراسة التغير الأسري يتطلب مرونة نظرية ومنهجية، بدلاً من التحليل وفق مقولات مسبقة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فلقد تأكد لهذه الدراسة ضرورة التمسك بما يلى لفهم التغير في المجتمع الفلسطيني:

- الخصوصية التاريخية التي ينطوي عليها أي مجتمع.
- السياق الاجتماعي، والذي يتحكم في تشكيل العلاقات والقيم الاجتماعية داخل الأسرة.

- فهم الدور الذى يؤديه العامل الثقافى، والمنظومة القيمية داخل المجتمع.
- ضرورة فهم الظاهرة من عدة مستويات، أهمها المستوى الشخصى، والمؤسسى، والمجتمعى.
- ضرورة فهم العلاقات المتبادلة بين المستويات السابقة الذكر.
- العامل الاقتصادي، ذو دور مهمًا بوصفه عاملاً خارجياً للتغير، ولكنه ليس بمعزل عن العوامل الداخلية للتغير، كالعامل السسيوثقافى، والذى يأتى فى صدارة أسباب عملية التغير، من خلال آلية التكيف مع التغيرات، والبقاء والاستمرارية.
- التغير يعنى الاستمرارية، فتغير الشىء يعنى استمراريته، فاستمرارية تغير المجتمع تعنى استمرارية تغير الأسرة، فالعلاقة بينهما جدلية، وجدير بالذكر أن عدم التكيف، تعنى الفناء والتلاشى.

المراجع

- المصادر والمراجع العربية:

- ١- أحمد زايد وآخرون، الأسرة والطفولة، دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط١، ١٩٩٧ م.
- ٢- أحمد زايد وآخرون، الأسرة والطفولة، دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط١، ١٩٩٧ م.
- ٣- أمانى عزت طولان، القرية بين التقليدية والحداثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥ م.
- ٤- تيسير جبار، دراسات فى تاريخ فلسطين، مؤسسة البيادر، ط٢، القدس، ١٩٩٦ م.
- ٥- جمال محمد أبو شنب، البحث العلمي، المناهج والطرق والأدوات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج١، ٢٠٠٧ م.
- ٦- جميل هلال النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، رام الله، ١٩٩٨ م.
- ٧- حسن الساعاتى، وسمية حسن الساعاتى: تقييم البحوث الاجتماعية ومناهجها وقراءتها وكتابتها، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠٠٦ م.
- ٨- حسن بن طلال وآخرون، الفلسطينيون من الاقتلاع إلى المقاومة، كتاب العربى، ١٩٨٨ م.
- ٩- حليم بركات، المجتمع العربى المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥ م.
- ١٠- راد كليف براون في البناء الاجتماعي ، مدخل لدراسة المجتمع، ترجمة أحمد أبو زيد، الجزء الأول ط ١ الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٣ م.
- ١١- روز ماري، الفلاحون الفلسطينيون، من الاقتلاع الى الثورة، ترجمة خالد عايد، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠ م.
- ١٢- رياض الأسطل، تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، ط١، غزة، ١٩٩٨ م.

- ١٣ - زيدان عبد الباقي، الأسرة والطفولة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠م.
- ١٤ - عاطف وصفى، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.
- ١٥ - عبد الباسط عبد المعطى، اتجاهات فى علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٨١م.
- ١٦ - عبد الوهاب الكيللى، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- ١٧ - علياء شكري ، الإتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، ١٩٩٦م.
- ١٨ - محمد الجوهرى، وعبد الله الخريجى، مناهج البحث العلمى، دار الشروق، جدة، ١٩٨٠م.
- ١٩ - محمد الجوهرى وآخرون: التغير الاجتماعى ، دار المعارف، ط٢، القاهرة ١٩٨١م.
- ٢٠ - محمد الجوهرى ، علم الاجتماع النظرية والموضوع والمنهج، دار المعرفة الجامعية ، ط١، الإسكندرية، ١٩٩٢م.
- ٢١ - محمد عاطف غيث، دراسات فى علم الاجتماع القروى، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠.
- ٢٢ - مصطفى الخشاب، دراسات فى علم الاجتماع العائلى، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٩٨٥م.
- ٢٣ - نيكولا تماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، الطبعة الثامنة، القاهرة، ١٩٨٣م.
- ٢٤ - بثينة قنديل ، الأسرة والطفل، مؤتمر الأسرة، ورقة بحثية، وزارة الشئون الاجتماعية، القاهرة، ١٩٧٤ ديسمبر ٢٢-١٩.
- ٢٥ - على محافظة، الفكر السياسى الفلسطينى قبل عام ١٩٤٨م، الموسوعة الفلسطينية، مج٣، ط١، بيروت، ١٩٩٠م.

- المصادر والمراجع الأجنبية :

- Bell. NW.& Bogel EF. Eds. Amodern introbuction to the family.-26 revised, NewYork Free Press, 1968.
- 27- Bergar,P.L. & Luckmann, T., Social Construction of Reality: A Treatise in the Sociology of Knowledge, London , 1967.
- 28- Brigitte Berger and Peter. L . , The War over the Family: Copturing the middle Ground , London , Hutchinson, 1983.
- 29- David,.T. , Ellwood, The Changing Structure of American, Famililes: the Bigger Family Planning Issue, Journal of the American Planning Association , }volume, 59, I ssue 1, 1993.
- 30- Ibrahim Ata Wade, The west Bank Palestinian- Family. London, KPT, 1986.
- 31- Maclver. R and pagec , Socity , London, 1962.
- 32- Ogburn, W & Nimkoff M.A. Hand book of sociology. NewYork, 1958
- 32- Parsons, T. Essays in Sociological theory the ary, pure and applied 1 Glencoe III, the free press 1949.
- 33- Pittrim, A. Sorokin: Society, Culture and Personality, New York, Haper, 1947.
- 34- Walid Khalid, All That Remains, The Palestenian Vallages Occupied and Depopulated by Israel in 1948.D.C. Institute for Palestenian Studies, Washington, 1992.